المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

السفه الاستيرادى وغياب سيطرة الدولة

منهجية التوجيه
الإسلامى للمحاسبة بين الفكر والتطبيق

تقرير حول إصلاح ضرائب الدخل
فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية

قاموس تاريخى

مالية • اقتصادية • عامة • تصدر شهرياً • العدد ٤٢٠ • شهر أبريل • ٢٠٠٤ • السعر جنيهان

شركة مصر / إيران للغزل والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميرانكس)

تأسست فى ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالى الاستثمارات بحوالى (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالآتى:-

٥١٪ للجانب المصرى ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس.
٢ - بنك الاستثمار القومى.

٤٩٪ للجانب الإيرانى ويمثلها

الشركة الإيرانية للإستثمارات الأجنبية.

- الأنشطة الرئيسية لميراتكس هى إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزى مسرح وممشط، مفرد ومزوى، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرر على كونز وشلل.
- قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.
- يقدر الإنتاج السنوى بحوالى ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

- مصنع الغزل الرفيع :-
  الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن
  الإنتاج = ٢٦٠٠ طن
  الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٣ إنجليزى
- مصنع الغزل المتوسط :-
  الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن
  الإنتاج = ٥٣٥٠ طن
  الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣١ إنجليزى
- مصنع الغزل السميك :-
  الطاقة = ٣٢٠٠ روتر
  الإنتاج = ٢٥٠٠ طن
  الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣ إنجليزى

- تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق اوروبا الغربية (المانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، اسبانيا، انجلترا، ايطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)



علمية ـ اقتصادية ـ مالية ـ عامة ـ تصدر شهرياً

العدد ٤٢٠ ـ أبريل ٢٠٠٤ م

فى هذا العدد

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

الإشتراكات

- الاشتراكات السنوية ١٨ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى فى جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهان

سوريا	٥٠ ل.س	ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة	السودان	٤٠ جنيهاً
العراق	١٠٠٠ فلس	الجزائر	٥ دينارات
الأردن	١ دينار	الكويت	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات	دول الخليج	١٠ دراهم

١١ شارع ميريت باشا ـ ميدان التحرير ـ القاهرة تليفون : ٥٧٤٤٦٣٠ ـ ٥٧٤٢١٩٠ فاكس : ٥٧٥٠٤١٩

كلمة العدد

بقلم

محاسب

أحمد عاطف عبدالرحمن

رئيس مجلس الإدارة



السفه الاستيرادى وغياب سيطرة الدولة



****

إن الشارع والسوق المصرى خير شاهد على ما يحدث من فوضى استيرادية لمنتجات لها شبيه محلى ولكن مازالت عقدة الخواجة تسيطر على البعض وخاصة حديثى الثروة من القطاعات التى نبتت وترعرعت فى ظل المناخ الثورى الشمولى حيث أصبح من كان يملك أصبح لا يملك ومن لا يملك أصبح مالكاً مستفذاً ذا طبيعة شرسة لأنه بدأ من الفراغ بلا هوية ... فرع بلا أصل ... جاء من استغلال المناخ السائد وليس عن طريق شريف تحكمه قواعد المواطنة والولاء لبلده - ما يحدث فى السوق الآن وما نراه من أنواع الفاكهة من جميع الدول حتى وصل إلينا التفاح الصينى بين عشرات الأصناف بل هناك خضار يصل من الخارج كل هذا السوء ما هو إلا مهزلة على حساب الإنتاج المحلى .

وأين دور الدولة فى وضع الضوابط وإعادة الانضباط لحركة السوق والحفاظ على الإنتاج المحلى الذى أصبح يتلاشى تدريجياً وأصبح المستقبل بالنسبة له مخيفاً ... سيأتى اليوم الذى نستورد فيه كل شئ ونتحول من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك ... إنه من الغريب أن يعيش شعب أكثر من نصفه دون حد الفقر كيف يتحمل أسعار المستورد فى كل شئ ابتداء من رغيف العيش حتى أكل الكلاب الذى تفتح له الاعتمادات بالبنوك قبل تدبير لقمة العيش للعامة والكافة والنتيجة قطعاً كارثة اقتصادية واجتماعية .

إننا نناشد مراراً أن لا تترك الدولة الحبل على الغارب بحجة الحرية واتفاقيات الجات فالدول الكبرى وغيرها ممن وضعوا قواعد الجات يقفون بالمرصاد لكل من يهدد صناعاتها وإنتاجها كما رأينا فى مشكلة الحديد بين أوروبا وأمريكا ... وما تسعى إليه الآن من وضع ضوابط للغزو الصينى للسوق الأمريكى ... بل غزت الصين أسواق العالم كله بسياسة إغراق الدولة فى سبيل السيطرة على التجارة الدولية بأسعار أقل بكثير عن أسعار المنتج المحلى فى كل دولة .

الدولة غابت وتاهت عن تحقيق العدالة فى المنافسة بين الوارد والقابع الذليل من خلال عمل توازن فى الأعباء ولكن للأسف حكومتنا تضع عجز الموازنة أساس كل شئ ... الصناعة تدمر بواسطة الدولة في ظل تشوهات ومعوقات للحفاظ على الموازنة دون النظر للمردود الاقتصادى .

المستورد الذى يهدد بل تسبب فى وقف إنتاج الكثير من المنتجات المصرية صناعية كانت أو زراعية.

الأمر خطير والسفه الاستيرادى هو الذى تسبب فى أزمة الدولار وانفلات أسعار السلع ولو كان هناك ترشيد واتباع أسلوب الأولويات حسب حاجة الإنتاج وأعطيت الأولوية للخامات والسلع الأساسية التى تحتاجها الصناعة ولو راجعت الدولة ذلك لما حدثت هذه الكوارث المتلاحقة .

حرام أن نجد السوق المصرى سوقاً مباحاً مستباحاً لكل الدول والمستفيد من ذلك قلة قليلة حيث تجد العملة وقت ما تشاء ولا يهمها أن تبقى مصر دولة صناعية إنتاجية أو دولة استهلاكية فالأنانية لا حدود لها .

إن السفه الاستيرادى إنهاء لدولة كان لها تاريخ صناعى وزراعى عريق والآن نستورد كل شئ حتى الآيس كريم ـ إنها فضيحة ... أين دور الدولة المغيب لصالح أفراد ـ بدعوى الجات إن من يدعون أنه لا مساس بالحرية ... فالحقيقة تقول إنها حرية التخريب والتدمير لاقتصاد الدولة ـ ليس لها مستقبل بين الدول الأخرى المنضمة للجات ... كل دولة تأخذ من الجات ما هو فى صالحها وتترك ما هو ضد مصالحها ولو لفترة انتقالية حتى يحدث توازن بين المستورد والإنتاج المحلى المحمل بأعباء وضرائب ومصاريف لا تتحملها السلع المستوردة .

إن الفوضى التى حدثت بالميزان التجارى أصابت الدولة فى مقتل مع معظم دول العالم حتى الدول العربية التى تتابعت وتصارعت لتوقيع الاتفاقيات الثنائية كل هذا فى سبيل فتح السوق المصرى الكبير للمنتجات الصناعية العربية ذات السوق المحدود .

لابد من تدخل الدولة ليس بالحظر ولكن بالترشيد من خلال البنوك وتوجيه الاستيراد لتوفير الخامات للمصانع والتقليل من استيراد السلع التى لها شبيه محلى وأن لا نترك الأمر للمستوردين كل منهم يسعى لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة مع إزالة التشوهات الجمركية .

إن أزمة الدولار هى نتاج للفوضى الاستيرادية وأثر ذلك على الميزان التجارى وميزان المدفوعات مع كثير من الدول حتى أصبحت تهدد الصادرات لأن كثير من صادراتنا إنتاج صناعى ربما يتوقف على تدبير عملة لشراء مستلزمات الإنتاج والخامات فالأثار السلبية مشتركة ولا يمكن فصل الاستيراد وترشيده عن تشجيع وزيادة الصادرات .

الحل الوحيد أن لا تترك الدولة الأمور تسير على هوى البعض وأن تسارع بالتدخل وفرض أسلوب تخطيطى يساعد على ضبط السوق الوارد والصادر حيث إن هذه الفوضى كان من آثارها الخطيرة هروب الاستثمار الأجنبى والعربى لأن الرؤيا للسوق رؤيا استهلاكية وليست رؤيا إنتاجية لدولة تسعى للمحافظة على مركزها وسط العالم.

إن العملية الاقتصادية عملية مترابطة لابد من إشراف وتخطيط الدولة حتى يمكنها ضبط جوانب الحياة فهناك ارتباط تام بين زيادة الدين العام وعجز الإنتاج والسفه الاستيرادى مع عقبات أمام التصدير مع هروب الاستثمار كلها سلبيات ناتجة عن غياب دور الدولة ولذلك لم تؤد سياسة تعويم الجنيه وتحرير سعر الصرف الغرض الاقتصادى الذى كانت تنشده الحكومة وذلك لخروج القرار عن دائرة مجموعة من القرارات الاقتصادية المكملة كان يجب أن تصاحبه وقت صدوره .

إننا نقتل أنفسنا بأيدينا ... هذه هى الحقيقة .



****

إعداد الدكتور

حسين حسين شحاته

أستاذ المحاسبة

كلية التجارة . جامعة الأزهر

****

خطورة التغريب والتبعية فى مجال المحاسبة :

لقدحدثت عملية تغريب واسعة النطاق فى البلدان العربية والإسلا، ية ولا سيما فى العلوم الإنسانية والاجتماعية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالإنسان والمجتمع ، وتمثلت فى نقل كل شئ عن أوروبا وغيرها دون أى اعتبار ما إذا كان هذا يتفق مع العقائد والأخلاق والسلوكيات الإسلامية أم لا ؟ أو أن له أصولاً فى الإسلام أو أنه يمكن تطويره وتحسينه ليتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية ومع القيم والمثل والأعراف الإسلامية أم لا ؟ .

وكان من أهم وسائل التغريب والفرنجة الغزو الفكرى والثقافى الذى ورد إلى الديار العربية والإسلامية مع الغزو العسكرى ، ويكفى أن نذكر فى هذا المقام أن الذى وضع مناهج التعليم فى مصر فى فترة الاستعمار هو اللوردكرومر ، كما أن إيفاد بعثات إلى البلدان الأوروبية للحصول على المعرفة والرجوع لينشروها كما هى بدون أدنى تطوير فى المدارس والمعاهد والجامعات ، وكانت من أخطر وسائل التغريب إلى جانب انتشار الكتب والمجلات ... التى تنشرها الثقافة الغربية وغيرها بدعوى التحضر والمدنية والتى تتضمن فيما تتضمن سموماً ضد الثقافة الإسلامية وتتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية .

ومن الدعاوى الخطيرة التى ظهرت فى ذلك الحين هو أن الإسلام دين عبادات وتسبيح وتهذيب للإنسان وليس له علاقة بحلبة الحياة ، ولكى نتقدم يجب أن يحصر الإسلام فى المسجد كما حدث فى أوروبا حيث حصروا الكنيسة ولا يجوز لها أن تتدخل فى شئون الدنيا والعلم ، وهذه الدعوى الخبيثة أطلق عليها العلمانية وقالوا « دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله » كما قالوا كذلك يجب الفصل بين العلوم والعقيدة باسم الحياد العلمى ، وهذا كله بعيد كل البعد عن الإسلام الذى يحث على العلم النافع المحمود الذى يخدم الإنسان ويعينه على

عمارة الأرض وعبادة الله فالإسلام دين حضارة وتقدم وعمران ودين ودولة وتعمل قواعده على تزكية عوامل الخير فى المجتمع .

وترتب على ما سبق استيراد الثقافة الغربية وغيرها وإهمال التراث الإسلامى ، وتجمد الاجتهاد ، واعتقاد كثير من الأساتذة والعلماء الذين تعلموا فى الجامعات الأجنبية أن الإسلام دين عبادات وليس فيه إدارة أو اقتصاد أو سياسة أو اجتماع ... ولم يجتهدوا ولم يبحثوا فى الثقافة الإسلامية وينقبوا فيها إلا القليل منهم ، ليخرجوا ما فيها من درر علمية ، وصدق الإمام سيد قطب عندما قال ﴿ عجب لأمر المسلمين يقترضون من الشرق والغرب وخزائنهم مليئة بالدرر العلمية ﴾ .

ولقد ترتب على حركة التغريب وانتشار العلمانية آثار سلبية عديدة من أخطرها **الانبهار** بالحضارة المادية **وضعف** القيم الإيمانية والأخلاق **وإهمال** التراث الإسلامى **وتجمد** الاجتهاد ، وأصبح الإسلام مظلوماً بين جهل أبنائه وعجز علمائه ، وتسلط على أهله من لا يحكمون بشريعة الله ، وبذلك أصبح هناك حاجة للقضاء على حركة التغريب والاهتمام بالتوجيه الإسلامى للعلوم من أجل الإنسان والخير للبشرية وتطورها نحو الخيرات ، وحتى لا يكون العلم آداة للهدم والتدمير وإذلال الإنسان .

وفى مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم المحاسبة (الحساب) بصفة خاصة كان التغريب والتفريغ واضحاً تماماً ، فعلى سبيل المثال سيطر على المهنة فى معظم البلاد العربية والإسلامية اليهود والنصارى وكانوا هم ومازالوا فى بعض البلدان هم المصدر والمرجع والأساتذة فى علم المحاسبة كفكر وتطبيق ، فعلى سبيل المثال نجد ما يدرس لأبنائنا فى كليات التجارة منقولاً نقلاً حرفياً فى كثير منه مما يدرس بالجامعات الأوروبية ، وأن مكاتب المحاسبة والاستشارات الإدارية والاقتصادية إما أن يسيطر عليها الأجانب بطريق مباشر أو عن طريق التبعية أو تدريب من يعملون بها بالخارج ... دون أدنى إشارة من قريب أو بعيد إلى التراث الإسلامى فى مجال علم المحاسبة (كتابة الأموال) وأن سيادة العالم فى هذا المجال كانت للإسلام عندما كانت أوروبا فى متاهات الظلام لقد أكد على ذلك لوقا باشيللو الذى وضع أساسيات علم المحاسبة فى أوروبا عندما قال إنه اعتمد على كثير ممن سبقوه فى هذا المجال وكان يقصد بذلك التجار العرب المسلمين الذين كانوا فى إسبانيا وإيطاليا ... ونقلوا إليهم أسس المحاسبة ونظمها وطرقها .

الصحوة الإسلامية والدعوة للتوجيه الإسلامى للمحاسبة :

ومع ظهور الصحوة الإسلامية فى كافة مجالات الحياة ولا سيما بعد انتكاس المادية والعلمانية وعجزها عن الوفاء بالإشباع الروحى للإنسان ، ظهرت هناك حاجة ملحة لإعادة النظر والدراسة والتقويم فى العلوم جميعاً سواء كانت تجريدية أو اجتماعية أو إنسانية وتجرى لها توجيهاً إسلامياً يأخذ نواحى واتجاهات متعددة ، فمنها من يبحث عن أصوله فى الإسلام ، ومنها من نستفيد من نتائجة العلمية فى إبراز

عظمة الله وتقوية القيم الإيمانية عند الطلاب والمطبقين ، ومنها من توجيه النتائج التى توصل إليها فى خدمة البشرية وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية .

فعلى سبيل المثال : الاستفادة من علوم الطب فى توجيه الطلاب والناس إلى عظمة الله فى الخلق تذكرهم بقول الله عز وجل ﴿ **وفى أنفسكم أفلا تبصرون** ﴾ (الذاريات : ٢١) ، فى علم الفيزياء نشير فى قدرة الله فى تنظيم الكون ، وفى علم الرياضة نشير إلى فضل السبق للعلماء العرب فى هذا المجال .

وفى علم الكيمياء كيف توجه معادلات هذا العلم إلى خدمة البشرية وليس إهلاكها وهكذا بالنسبة لسائر الطبيعة ، أما بالنسبة للعلوم الاجتماعية فنبحث عن أصولها فى الإسلام .

التوجيه الإسلامى للمحاسبة ضرورة شرعية :

وفى مجال علم المحاسبة وهو موضوع هذه الدراسة فإن هناك ضرورة شرعية لاستنباط القواعد الإسلامية التى تحكمه والتى تمثل الإطار الفكرى لهذا العلم فى الإسلام وذلك من مصادر الشريعة الإسلامية ، وهذا للتأكيد على أن القرآن والسنة لم يأتيا فقط للاهتمام بجانب العبادات بل أيضاً اهتماماً بالمعاملات وصدق الله العظيم إذ يقول ﴿ **ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شئ هدى ورحمة وبشرى للمسلمين** ﴾ (النحل : ٨٩) ، وقول رسول الله ﷺ « **تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى** » متفق عليه .

كما أن هناك ضرورة شرعية لاستقراء الجوانب التطبيقية للفكر المحاسبى الإسلامى فى صدر الدولة الإسلامية وكيف انتشر فى كثير من البلدان ومنها دول أوروبا عن طريق المفكرين المسلمين والتجار العرب ، ولا يجب أن نبخس الحضارة الإسلامية دورها فى نشر المعرفة الحميدة النافعة ليس فقط فى مجال العبادات بل أيضاً فى مجال المعاملات ، وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن الإسلام يحث على استخدام الأساليب والأدوات المحاسبية وغير المحاسبية الحديثة والمتقدمة ، وأن توجه توجيهاً إسلامياً مثل أسلوب القيد المزدوج وأساليب التحليل المحاسبى وأساليب الحاسب الآلى والأليكترونى ونظم المعلومات والأساليب الرياضية والإحصائية ونحوها ، بل نعتبر ذلك من الضروريات الشرعية والتى حث عليها الإسلام ، فالرسول يدعونا لطلب العلم ولو فى الصين ولم يكن فى زمنه هناك علوم إسلامية فى الصين بل كانت علوم تقنية ، فى هذا المقام يقول رسول الله (ﷺ) « الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها » متفق عليه .

ونخلص من ذلك أن التوجيه الإسلامى للمحاسبة ضرورة شرعية ، وواجب على علماء وأساتذة كليات التجارة والباحثين وغيرهم من المعنيين بهذا العلم من المسلمين ، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

كما أن الدراسة والبحث الدقيق فى الفكر المحاسبى الإسلامى فرض كفاية بالنسبة لأهل الاختصاص من العلماء والأساتذة والباحثين فى مجال المحاسبة ، كما أن تعلم هذا الفكر فرض

عين على كل طالب مسلم متخصص فى مجال المحاسبة ، وعلى كل ممتهن أو عامل فى هذا المجال .

منهج التوجيه الإسلامى للمحاسبة :

يقوم الفكر المحاسبى التقليدى المعاصر على منهجية استعمارية تقضى بفصل المحاسبة عن الدين ، أى تطبيق منهج العلمانية والحياد العلمى ، وهذا لا يتسق مع الإسلام عقيدة وشريعة ، فالإسلام كما ذكرنا من قبل دين شامل ومنهج حياة ، ومن ثم فالتوجيه الإسلامى للمحاسبة يقصد به التزاوج بين الجوانب المادية والروحية فى مجال المحاسبة بما يحقق الخير للإنسان والإنسانية وذلك فى ضوء قواعد الشريعة الإسلامية .

ويأخذ منهج التوجيه الإسلامى للمحاسبة اتجاهات متعددة من أهمها ما يلى :ـ

(١) استنباط قواعد المحاسبة من مصادر الشريعة الإسلامية .

(٢) توجيه وتطوير قواعد المحاسبة التقليدية إسلامياً ما دامت لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية لأن الأصل فى المعاملات الحل ما لم يتعارض مع نص صريح من القرآن والسنة .

(٣) الاستفادة بأساليب وأدوات المحاسبة التقليدية المتقدمة فى الجوانب التطبيقية للفكر المحاسبى الإسلامى ، لأن هذه الأساليب والأدوات ليست حكراً على أحد وهى من صنع الإنسان ، فهى ليست مسلمة أو كافرة ، بل يجب أن تستخدم فى خير البشرية سواء استخدمها مسلم أم غير مسلم ، كما أن الإسلام يعتبر البحث عن العلم المفيد النافع شرعاً فريضة .

(٤) ريادة العالم فى كافة العلوم ومنها علم المحاسبة باعتبار أن أمة الإسلام هى خير أمة أخرجت للناس وأن سيدنا محمد (ﷺ) أرسل للناس كافة .

أسس التوجيه الإسلامى للمحاسبة :

ويقوم منهج التوجيه الإسلامى للمحاسبة على مجموعة من الأسس الكلية من أهمها ما يلى :ـ

- الأساس الإيمانى والأخلاقى الإسلامى .
- أساس شمولية الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان .
- أساس استنباط قواعد المحاسبة من مصادر الشريعة الإسلامية والتمكين لتطبيقها فى واقع الحياة .
- أساس استيعاب أساليب وأدوات المحاسبة الحديثة والاستفادة منها فى إطار القيم الإيمانية والأخلاق .
- أساس إزالة ما تثيره مبادئ (قواعد) المحاسبة الوضعية ضد الإسلام وتعاليمه وإيجاد البديل الإسلامى لها .
- أساس الحث على البحث والدراسة لتطوير أساليب وأدوات وطرق وإجراءات المحاسبة فى ضوء احتياجات البشرية بصفة عامة ، واحتياجات المجتمع الإسلامى بصفة خاصة ، وتجنب الجمود والركود حتى نتحرر من التبعية الفكرية والتطبيقية .
- أساس ريادة وأستاذية العالم فى جميع مجالات العلم النافع المحمود حيث إن

الإسلام جاء للناس عامة ، وانطلاقاً من ذلك يجب أن ينهض المحاسبون المسلمون بإبراز مدرستهم للمحاسبين فى بقاع العالم.

إنه بتطبيق هذه الأسس فى إطار المنهج الإسلامى سوف تحقق مقاصد التوجيه الإسلامى للمحاسبة والتى تتمثل فى التزاوج والتنسيق بين القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الإسلامية وبين قواعد وأساليب وأدوات علم المحاسبة بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية ومنها حفظ المال ، ومحاربة التغريب وإعادة الثقة فى الفكر المحاسبى الإسلامى ومكانته فى العالم .

خطة دراسة التوجيه الإسلامى للمحاسبة :

يقوم التوجيه الإسلامى للمحاسبة على المحاسب الإنسان فهو الذى يستنبط أو يؤصل أو يطور الفكر المحاسبى ، كما أنه هو الذى يلتزم بقواعد المحاسبة ، هو الذى يستخدم أساليب وأدوات المحاسبة ، كما أنه هو الذى يعرض ويفسر المعلومات المحاسبية ، لذلك يجب الاهتمام بتكوينه الشخصى وبتأهيله العلمى والعملى فى ضوء الإسلام حتى يتحقق التوجيه الإسلامى ، كما يجب إعادة النظر فيما يدرس بالمدارس والمعاهد والجامعات ليتفق مع الثقافة الإسلامية بصفة عامة ومع الفكر المحاسبى الإسلامى بصفته خاصة ، كما يجب وضع خطه وبرنامج عمل للتحول من الفكر الوضعى إلى الفكر المحاسبى الإسلامى سواء عن طريق الإحلال أو التطوير أو التوجيه ، ودراسة المشكلات والمعوقات التى تظهر فى هذا الخصوص .

وتأسيساً على ذلك يجب عند التخطيط للتوجيه الإسلامى للمحاسبة أن نركز على ثلاثة محاور أساسية هى :

(١) **المحاسب** : من حيث تكوينه الشخصى وتأهيله العلمى والعملى .

(٢) **دور العلم** : ويقصد بها المدارس والمعاهد والجامعات التى تدرس فيها موضوعات المحاسبة طبقاً للفكر الإسلامى .

(٣) **المؤسسات والمنظمات المهنية** : والتى ترعى المحاسبة فى الإسلام من حيث الفكر والتطبيق .

(٤) **الوحدات الاقتصادية** : والتى تعتبر حقل التكوين العملى للمحاسب ومجال التطبيق .

وفى ضوء الفقرات السابقة توضح خطة دراسة التوجيه الإسلامى للمحاسبة بحيث تركز على الموضوعات الآتية :

- التكوين الشخصى للمحاسب فى ضوء الفكر الإسلامى (القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية للمحاسب).
- التكوين العلمى والعملى للمحاسب فى ضوء الفكر الإسلامى .
- خطة وبرنامج تدريس الفكر المحاسبى الإسلامى فى دور العلم المتخصصة (فى هذه المرحلة من الدراسة ـ على المستوى الجامعى) .
- التطبيق المعاصر للفكر المحاسبى الإسلامى وإجراءات التغيير .
- مصادر المعرفة فى الفكر المحاسبى الإسلامى .

مشكلات المتابعة ومخاطرها

**************** دكتور/ **محمد الباز** ****************

المتابعة المستثيرة هى التحدى الأكبر أمام أى مدير فى أى موقع كان هذا المدير ، ومع أن المتابعة هى غالباً الحد الفاصل بين الفشل والنجاح إلا أنها فى كثير من الأحيان فريضة غائبة عنا ... لماذا ؟ وما سبب ذلك ؟ هل يعقل أن يهمل مدير أهم أدوات نجاحه وهل يسعى أى مدير نحو الفشل ...؟ الأمر يحتاج إلى وقفة للتأمل والتحليل .

لا يكاد أحد يختلف حول أهمية المتابعة وجدواها ولكن إهمال المتابعة أو عدم فاعليتها واقع نصطدم به فى كثير من مواقع العمل والإنتاج عندنا فكيف نفسر ذلك ؟ لقد شغلنى هذا التناقض الغريب وسعيت للتعرف على أسبابه ... ولم أرد أن تأتى الإجابة من عندى بالفكر أو بالظن ... ولكنى اخترت أن أناقش بعض المدراء فى مواقع عمل مختلفة فى هذا الأمر لكى ألامس الواقع بالنسبة لتلك المشكلة ولكى تأتى الإجابة من واقع الممارسة الفعلية .

عشرة مدراء تناقشت معهم ... بعضهم فى بنوك وبعضهم فى مصانع للغزل والنسيج وبعضهم فى شركات تكنولوجيا المعلومات وآخرون فى قطاع البترول وبعضهم فى قطاع السياحة وكانت بعض المواقع حكومية وبعضها وحدات قطاع أعمال عام وبعضها قطاعاً خاصاً.

ومع أن العينة كانت حكمية وليست عشوائية إلا أنها تصلح للخروج بمؤشرات ودلالات واقعية تعطى مؤشرات يمكن أن تقبل التعميم ... وذلك بالنظر لطبيعة المشكلة والمواصفات التى حرصت على توافرها فى عينة المدراء الذين تناقشت معهم .

وقد أمكن تبويب وتحليل نتائج الحوار والمناقشة مع هؤلاء المدراء على النحو التالى :-

أولاً : - إن المشكلة قائمة بالفعل فى معظم مواقع العمل والإنتاج ولكن بدرجات متفاوتة .

ثانياً : - إن المشكلة تكون أكثر حدة فى مستويات التنفيذ وتخف حدتها كلما ارتفع المستوى الإدارى لتمتع الإدارة العليا بالسلطات الأقوى .

ثالثاً : - إن هناك عشرة أسباب وراء المشكلة لا توجد كلها بالضرورة فى جميع المواقع ولكن ما هو موجود فى أى موقع يندرج فى إطارها .

وتلك الأسباب العشرة هى على الوجه التالى :

١ - عدم وجود مقاييس للتقييم .

٢ - وجود مقاييس وضعية يصعب الاتفاق حول موضوعية قياسها .

٣ - العلاقات الشخصية بين العاملين وبعض المدراء .

٤ - وجود شللية داخل المنظمة تجعل موضوعية التقييم والمتابعة غير موضوعية .

٥ - ضعف وعدم كفاءة بعض المدراء .

٦ - وجود بعض العاملين محل اهتمام ورعاية من الإدارة العليا لأسباب لا علاقة لها بالعمل .

٧ - عدم وضوح الأهداف وعدم تحديدها

بدقة للعاملين محل المتابعة والتقييم .

٨ - عدم وجود آليات للتصحيح مرتبطة بعملية المتابعة والتقييم .

٩ - الحرص على عدم اطلاع الإدارة العليا على النواحى السلبية فى الأداء للإفلات من المساءلة والعقاب .

١٠ - عدم جدية الإدارة العليا فى التعامل مع نتائج التقييم بموضوعية .

تلك كانت أسباب عدم فاعلية المتابعة والتقييم التى أسفر عنها النقاش مع بعض المدراء فى مواقع العمل والمسئولية .

ماذا يعنى ذلك ؟

لعل مراجعة الأسباب العشرة السابقة يمكن أن نخرج منها بثلاثة استنتاجات مهمة هى :

* إن عدم وضوح ودقة تحديد الأهداف وبرنامج العمل المطلوب من العاملين لا يجعل للمتابعة أية فاعلية ما لم يتم تدارك ذلك .
* إن عدم وجود مقاييس كمية للتقييم يحد من فاعلية عملية المتابعة .
* إن الأمراض الإدارية من ضعف الإدارة أو عدم كفاءتها أو تقريبها لبعض العاملين دون أسباب ترتبط بالكفاءة أو انتشار الشللية فى المنظمة أو عدم جدية الإدارة فى التصحيح أو ترددها فى اتخاذ القرارات المرتبطة بالمساءلة ... كلها تجعل عملية المتابعة والتقييم غير ذات جدوى ، ومن هنا فإن التناقض يقع بين عدم الاختلاف حول أهمية المتابعة والتقييم كعنصر حاسم فى النجاح وبين عدم فاعلية تلك الأداة أو غيابها فى التطبيق العملى.

تقـــــرير حــــول

إصلاح ضرائب الدخل فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية

إعـداد

إحسـان محمـد إبراهـيم مـرسى

مدير إدارة الوثائق ـ مركز معلومات وتوثيق وزارة المالية

****

عقدت الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب المؤتمر الضريبى الثامن خلال الفترة من السابع إلى العاشر من شهر ديسمبر سنة ٢٠٠٣ تحت عنوان :

« إصلاح الضرائب على الدخل فى ضوء المتغيرات المحلية والدولية »

برئاسة الدكتور / شعبان إمام حافظ

والأستاذ / عماد أحمد على

وقد تزامن انعقاد هذا المؤتمر مع ما طالب به السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك فى خطابه التاريخى فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة من ضرورة القيام بإصلاح ضريبى شامل .

كما يأتى انعقاد المؤتمر فى ظرف زمنى بالغ الخطورة يحفل بالعديد من المتغيرات الدولية والمحلية والتى قد أثرت سلباً فى المسيرة الاقتصادية والاجتماعية التى ساهمت فى كثافة الظلال الملقاة على الواقع الاقتصادى للبلاد من أهمها :ـ

١ ـ الحرب على العراق واحتلال أراضيه .

٢ ـ توسيع الاتحاد الأوروبى شرقاً وجنوباً وما ترتب على ذلك من انحسار الدعم الأوروبى للدول النامية .

٣ ـ الكساد العالمى والانكماش فى أغلب الاقتصاديات المتقدمة وآثاره السلبية على الدول النامية .

٤ ـ الزيادة السكانية المستمرة بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادى .

٥ ـ التباطؤ والانكماش ونقص السيولة فى الأسواق المحلية فضلاًعن تعثر برامج الخصخصة .

٦ ـ زيادة عبء كل من الدين المحلى والدين الخارجى وبلوغ هذين الدينين حدوداً خطرة .

٧ ـ تعويم العملة الوطنية (الجنيه المصرى) فى توقيت غير مناسب مما تسبب فى انخفاض قيمة العملة وتمثل ذلك فى :ـ

(أ) انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية .

(ب) انخفاض قيمة الإيرادات السيادية للدولة على نحو خطير .

(جـ) زيادة الأعباء العامة وما يلزمها من زيادة الإنفاق العام .

كل هذه المتغيرات دفعت نخبة كبيرة من المفكرين والباحثين بروح الحرص على مصلحة البلاد واستمرار تطورها وتقدمها أن تتكاتف جميعها فى العمل على ايجاد الحلول المناسبة والواقعية للتوفيق بين متطلبات زيادة الموارد العامة حتى يمكن الوفاء بما يقابلها من التزامات ونفقات عامة وإذا كانت الحكومة تنوى عرض مشروع القانون الجديد للضرائب على الدخل على البرلمان لإقرارة فإن الجمعية ومن خلال هذا المؤتمر أرادت أن تدلى بدلوها فى هذا الخصوص لتأكيد دورها فى خدمة المجتمع ولتحقيق التوازن المنشود بين كل من المواطنين والحكومة على نحو يساعد فى تحجيم الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة فى جو من الثقة والشفافية مع عدم الإخلال بحقوق المواطنين .

ولما كانت المرحلة الحالية والمستقبلية بما تتضمن من استراتيجيات وخطط تهدف لزيادة معدل النمو الاقتصادى فى مصر ورفع مستوى التنمية البشرية فى ضوء الالتزام بما وقعت عليه مصر من تبعات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وبناء على الأبحاث وأوراق العمل التى تمت مناقشتها فى المؤتمر بالإضافة إلى المناقشات والمداخلات القيمة من المشاركين فيه وما أسفر عنها من مقترحات وأراء فقد انتهى المؤتمر إلى التوصيات الآتية :-

أولاً : فى الضريبة الموحدة على الأشخاص الطبيعيين :-

١ - ضرورة الانتقال الكامل لنظام الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين بإلزام الممول بتقديم إقرار واحد يضم كافة أنواع الدخول من مختلف المصادر مع خصم الخسائر الناتجة من أى مصدر من مصادر الدخل من مجموع الدخول دون تخصيص لدخل معين .

٢ - توسيع قاعدة المجتمع الضريبى من خلال الحملات الدورية والمفاجئة للحصر الفعلى والميدانى للأنشطة والممولين .

٣ - تخصيص باب جديد للإيرادات الخاضعة للضريبة تختص بالإيرادات التى لا تتفق طبيعتها مع طبيعة المصادر المنصوص عليها فى القانون مثل :-

أ - التصرف الوحيد (فى العقارات مثلاً) أو السمسرة العارضة أو العمولات وخلافه .

ب - إيرادات تأجير الوحدات السكنية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ .

جـ - أى إيرادات أخرى تظهر مستقبلاً ولم يتم تحديد طبيعتها .

٤ - إلغاء الإعفاءات الضريبية المطلقة وترشيدها بحيث يساهم الجميع فى تحمل الأعباء العامة للدولة من خلال فرض سعر نسبى يتزايد لمدد مختلفة بعد فترة سماح قصيرة بحيث تنتهى إلى الخضوع بالسعر المطبق على المنشآت المماثلة مع تقرير معاملة مميزة

للأنشطة الصناعية والتصديرية أياً كان الشكل القانونى لها .

٥ ـ ضرورة توحيد القواعد الملزمة لإمساك الدفاتر والسجلات بين مختلف القوانين وتجريم عدم إمساكها على النحو المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لذلك .

٦ ـ تخفيض عبء التحاسب الضريبى عن كاهل مصلحة الضرائب عن طريق فرض ضريبة قطعية على الأنشطة الصغيرة أو صعبة المحاسبة وتفويض جهاز منح التراخيص مثلاً بتحصيل هذه المبالغ وتوريدها لمصلحة الضرائب مقابل عمولة تحصيل لتشجيع هذه الجهات على ذلك (مثل سيارات النقل ـ مراكب الصيد ـ الإيجار المفروش ـ المخلصين الجمركيين ... إلخ) حتى تتفرغ مصلحة الضرائب لمحاسبة الملفات الكبيرة ذات الحصيلة .

٧ ـ إعادة فرض رسم تضامن اجتماعى على العاملين المصريين بالخارج مع وضع الضوابط القانونية المناسبة حتى تتفادى شبهة عدم الدستورية لزيادة الحصيلة الضريبية .

٨ ـ إخضاع الصرفيات من الصناديق الخاصة الممولة من خزينة دولة أجنبية للضرائب.

٩ ـ إخضاع كافة العمليات والأنشطة التى تزاولها الجمعيات الأهلية وما فى حكمها مستغلة بذلك شكلها القانونى للتهرب من الضرائب (النقل ـ المقاولات) .

١٠ ـ المساواة بين المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى ومثيلاتها التى يقيمها صغار المستثمرين من أموالهم الخاصة من حيث الإعفاءات والمزايا الأخرى .

١١ ـ إعادة النظر فى أسعار الضريبة الموحدة ونقترح الآتى :

الـ ١٠٠٠٠ جنيه الأولى ١٠ ٪ .

من ١٠٠٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠٠ جنيه ١٥ ٪ .

من ٢٠٠٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠٠ جنيه ٢٠ ٪ .

من ٤٠٠٠٠ جنيه إلى ٦٠٠٠٠ جنيه ٢٥ ٪ .

أكثر من ٦٠٠٠٠ جنيه ٣٠ ٪ .

١٢ ـ إعادة النظر فى حدود الأعباء العائلية وتحديدها كنسبة من الدخل مع التمييز بين الممولين طبقاً لحالتهم الاجتماعية مع اقتراح نقل هذه الأحكام إلى قانون ربط الموازنة لربطهما بالظروف الموضوعية دون الحاجة إلى تعديل قانون الضرائب .

١٣ ـ إخضاع كافة العمولات والإتاوات المدفوعة من أشخاص طبيعيين أو شركات أموال فيما بينهما أو العكس للضريبة .

١٤ ـ ضرورة رفع الحد الأدنى لقيمة المعاملات الخاضعة لأحكام الخصم والإضافة .

١٥ ـ إخضاع الأجانب غير المقيمين للضريبة على ما يحصلون عليه من أجور ومرتبات بنسبة مدة إقامتهم مهما كانت هذه المدة.

١٦ ـ تحديد الملتزم بضريبة كسب العمل والنص على تقديم التسويات كإحدى

مرفقات الإقرار والميزانية .

١٧ ـ مراعاة خصم المصروفات غير المباشرة المتعلقة بإنتاج الدخل كالتبرعات وأقساط التأمين على الحياة والعلاج ونفقة الوالدين والحرف والمهن .... إلخ .

ثانياً : الضريبة على أرباح شركات الأموال :ـ

١ ـ ضرورة تحديد مدى زمنى مناسب لإجراءات الفحص والربط والتحصيل بحيث لا تصبح المواعيد المقترحة بالملامح المعروضة سيفاً على كل من المأمورية والممول يضر بمصالحها بدلاً من التيسير .

٢ ـ إلغاء إعفاء الإهلاك المعجل بالنسبة للشركات الصناعية فى حالة تميزها بسعر ٢٥ ٪ .

٣ ـ إخضاع الأرباح الرأسمالية بنسبة معينة لمواجهة فروق الأسعار وتأثيرات التضخم بشرط إعادة استخدام هذه الأرباح فى شراء أو تصنيع أصول رأسمالية جديدة .

٤ ـ عدم خصم كل من حصة الإدارة والعاملين فى الأرباح الموزعة من وعاء الضريبة على شركات الأموال .

٥ ـ إلغاء خصم القيمة الإيجارية للعقارات المملوكة للشركة وتستغلها فى مزاولة نشاطها مع خصم قيمة الضريبة العقارية المدفوعة من الضريبة على أرباح شركات الأموال .

٦ ـ تخفيض سعر الضريبة ليصبح ٣٠ ٪ فيما عدا كل من هيئة قناة السويس وأرباح شركات البحث وإنتاج البترول تظل كما هى مع تمييز الشركات التى تعمل فى مجال التصنيع بأن يصبح سعر الضريبة ٢٥ ٪ فقط .

ثالثاً : فى الأحكام العامة :ـ

١ ـ ضرورة النص على بعض الأحكام الانتقالية مما يسمح بتصفية المشاكل والخلافات بين المصلحة والممولين عن السنوات السابقة على إصدار القانون الجديد خلال مدة زمنية مناسبة (٥ سنوات مثلاً) .

٢ ـ ضرورة استحداث أحكام خاصة بالإجراءات الضريبية استثناءات من أحكام قانون الإجراءات وذلك إما أن تكون ضمن أحكام التشريع الضريبى أو فى قانون مستقل .

٣ ـ ضرورة تجميع الإعفاءات الضريبية فى قانون مستقل فيما عدا الإعفاءات الخاضعة لقوانين أو اتفاقيات دولية .

٤ ـ ضرورة التيسير على الممولين وتشجيعهم على سداد المستحقات الضريبية بالسماح بتقسيط المتأخرات الضريبية مع إعفائهم من مقابل التأخير بشرط الالتزام بسداد الأقساط فى مواعيدها .

٥ ـ إنشاء شعبة للإعلان الضريبى (البريد الضريبى) لتدارك مشكلة إعلام الوصول وتأخر التسليم واستبدال عقوبة السجن بالعقوبة المالية فيما يتعلق بعدم تقديمه الإقرار الضريبى .

رابعاً : الإدارة الضريبية :-

أولاً : التدريب والتأهيل :

١ - المطالبة بإنشاء شعبة خاصة بالمحاسبة الضريبية فى كليات التجارة فى مرحلة البكالوريوس .

٢ - دعم وتطوير مركز التدريب الضريبى التابع لمصلحة الضرائب بحيث يتم الآتى :-

أ - تحويله إلى معهد قومى للضرائب يتيح الدراسة فيه لكل من مأمورى الضرائب والمحاسبين من خارج المصلحة ويمنح الدارسين دبلوماً عالياً فى الضرائب .

ب - أن يؤهل المعهد من خلال برامج التدريب الأولى لمأمورى الضرائب قبل التعيين بالمصلحة بشرط اجتيازهم للاختبارات فى نهاية مدة التدريب .

جـ - التأكيد على متابعة المتدربين من خلال برامج التدريب الذاتى المستمر وإجراء اختبارات دورية لمأمورى الضرائب كشرط للاستمرار فى العمل .

د - ضرورة أن تقترن الترقيات لكل من المراجعين ومديرى الفحص بالمأموريات باجتياز اختبارات إلزامية قبل مزاولة هذه المناصب أو الترقى إليها .

هـ - ضرورة تنويع المدربين سواء من داخل المصلحة أو خارجها ووضع معايير موضوعية لاختيارهم بهدف تعظيم الاستفادة من خبراتهم .

و - تبادل الخبرات فى مجال الدراسات والبحوث وبرامج التدريب مع الجامعات والجمعيات العلمية العاملة فى هذا المجال .

ز - توفير الاعتمادات المالية اللازمة والإمكانيات المادية والبرامج اللازمة للتدريب .

ثانياً : فى نظام العمل بالمأموريات :

١ - العمل على تبسيط الإجراءات وتخفيضا لتكلفة الإدارة الضريبية نوصى بأن يتولى مأمور الضرائب محاسبة الممول عن كل ما جاء بالملف من أنشطة بالإضافة إلى كسب العمل والدمغة مع ضم كافة مأمورى الضرائب من كافة الشعب إلى شعبة الفحص الشامل وبالتالى تخفيض الأعباء الإدارية وزيادة كفاءة الفحص .

٢ - عدم تغير الاختصاصات داخل المأمورية فى فترات متقاربة فى ذات السنة حرصاً على مصالح كل من المصلحة والممولين وتأكيداً لمبدأ استقرار الأوضاع والمعاملات .

٣ - استكمال وتحديث التعليمات التنفيذية للفحص بحيث تشمل الأنشطة المستحدثة أو التى لم يصدر بشأنها تعليمات ومراعاة الظروف والمتغيرات أولاً بأول .

٤ - تخفيض معدلات أداء العمل وتفعيل مبدأ الكيف بدلاً من مبدأ الكم لتطوير مستوى أداء مأمورى الضرائب .

التقدير الإحصائى للعلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج الإجمالى - بالتطبيق على ج.م.ع

إعداد د. محمد السيد على متولى عمران

أستاذ مساعد بقسم الرياضة والإحصاء والتأمين - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

****

(١) مقدمة :

تعانى ج . م . ع شأنها شأن معظم الدول النامية تزايد معدلات الزيادة السكانية ، والذى يلازمه تزايد معدلات الواردات لسد الحاجة المقابلة للزيادة السكانية ، مما أدى ذلك إلى وجود أزمة اقتصادية شأنها شأن العديد من الدول النامية ، ولذا كان الاتجاه فى الفترة الأخيرة إلى الاهتمام بالصادرات أكثر من الواردات ، وقد زخرت الساحة الدولية فى العقود الثلاث الأخيرة بالعديد من الدول النامية التى نجحت فى دفع عجلة نشاط التصدير بها ، ليتزامن مع ارتفاع معدلات النمو السكانى ، وبالتالى يؤدى إلى تحسين مؤشرات التنمية فى تلك الدول ، بدءاً من اليابان ، وبعض دول شرق آسيا ، وعدد آخر من جنوب شرق آسيا ، هذا بالإضافة إلى تركيا التى انضمت فى الثمانينات من القرن الماضى .

وقد شهدت الصادرات محلياً درجة من الاهتمام منذ السبعينيات من القرن الماضى وذلك لتحتل إحدى أولويات السياسة الاقتصادية ، بهدف تحقيق النمو الاقتصادى ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية أسوة بغيرها من الدول ، ويتزايد الاهتمام بالصادرات مع اشتداد الأزمة الاقتصادية .

(٢) مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث فى أن الصادرات هى إحدى السياسات الاقتصادية المرجوة ، للخروج من الأزمات الاقتصادية ، والتى يمكن أن تؤدى إلى انهيار اقتصاد الدول سعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة ، لما للصادرات من أثر مباشر فى زيادة حصيلة الدولة المصدرة من النقد الأجنبى ، والذى بدوره قد يؤدى إلى ارتفاع مستوى الفرد وزيادة الدخل القومى ، مما يؤدى إلى رفاهية الدول المصدرة .

إن الاهتمام بنشاط التصدير لتحقيق الأهداف المنوط بها من خلال معرفة المجالات ذات الميزة التنافسية المحتملة لسوق الصادرات المصرية دون غيرها من الدول ، من الأمور الضرورية لرسم السياسات الاقتصادية القائمة على أساس سليم .

وإن التصدير الرشيد ليس مجرد عقد صفقة بيع مربحة ، وإنما هو فى المقام الأول ضمان لاستمرار البيع ، والاحتفاظ بالسوق الخارجى ، ودخول أسواق جديدة ، بما يؤدى إلى تدعيم

مركز السلع المصدرة ، وسمعة البلد فى الخارج ، وقد لوحظ أن هناك بعض المشاكل فى التصدير ترجع إلى أن التسويق قد ينقصه الأسلوب العلمى السليم ، وكذلك جودة المنتج الذى يفرض نفسه دائماً فى السوق الخارجى .

(٣) الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى قياس :-

١ - العلاقة بين نمو الصادرات السلعية والنمو الاقتصادى المصرى ، حيث إن سياسة تشجيع الصادرات السلعية قد تؤدى إلى نمو فى الاقتصاد القومى أكبر مما يمكن أن تؤديه سياسة الإحلال محل الواردات .

٢ - تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين نمو الصادرات السلعية والنمو الاقتصادى ، ومن خلال : هل الصادرات هى التى تؤدى إلى نمو الناتج القومى الإجمالى ، أم أن الناتج القومى هو الذى يؤدى إلى نمو الصادرات ؟

(٤) أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الصادرات التى تبحثها الدراسة من كونها واقعاً ماثلاً نشاهده فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التى لا يمكن تجاهلها ، فالصادرات لها تأثير مباشر على الناتج القومى ، وكذلك للناتج القومى تأثير على الصادرات ، ولا شك فى أن دراسة العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى والعكس يوفر حصيلة من المعلومات التى لا غنى عنها فى رسم السياسات الاقتصادية على مستوى الدول.

(٥) منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب المكتبى والميدانى وذلك من خلال مراجعة الدراسات المتوافرة حول هذا الموضوع ، بالإضافة إلى تجميع البيانات الخاصة بالصادرات والناتج القومى من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط ومركز معلومات مجلس الوزراء خلال فترة زمنية معينة .

وسوف تقتصر الدراسة على الصادرات السلعية دون الخدمية ، لما تتسم به الصادرات الخدمية من عوامل خارجية يصعب حصرها والتنبؤ بها ، كما يصعب قياسها والتحكم فيها .

(٦) الدراسات السابقة :

من أهم الدراسات السابقة فى هذا المجال ، قيام مجموعة [٢] من الباحثين بدراسة العلاقة بين كل من معدل نمو الصادرات ، ومعدل نمو الناتج الحقيقى فى صورة إجمالية ، أو فى صورة متوسط نصيب الفرد منه ، وذلك باستخدام علاقات الارتباط والانحدار من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية والمقطع العرضى .

وقد اهتمت إحدى هذه الدراسات [١] ببحث العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادى اعتماداً على البيانات السنوية للناتج المحلى الإجمالى ، والصادرات خلال عشر سنوات لخمسين دولة ، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للتنمية ، كما تم التعبير عن كافة المتغيرات بالأسعار الثابتة ،

(١) منى طعيمه الجرف (١٩٩٦) : دور الصادرات فى تنمية الاقتصاد المصرى فى ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام ١٩٧٤ »،.
رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة

(2) Emery R., (1967) : The relation of exports and economice growth, Kyklos, vol. 20, No. 2.

وكانت النتائج تؤكد العلاقة الموجبة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقى .

وفى دراسة أخرى [1] افترضت أنه مادامت الصادرات جزءاً من الناتج القومى ، فمن الطبيعى وجود علاقة ارتباط موجبة بينهما بغض النظر عن السياسة التجارية المتبعة .

وفى دراسة ثالثة [2] نوهت إلى أنه نظراً لوجود ارتباط ذاتى بين نمو الصادرات ونمو الدخل ، فإن أفضل صورة لبحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى تتمثل فى العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج غير التصديرى (بعد خصم الصادرات) ، مع استبعاد أثر الزيادة السكانية ، وجاءت النتائج لتعكس ارتفاع معامل الارتباط .

وفى دراسة رابعة [3] اختبر الباحث الفرض القائل بأن سياسة تشجيع الصادرات ، تؤدى إلى نمو أعلى مما يمكن أن تحققه سياسة الإحلال محل الواردات ، وقد أكدت الدراسة أهمية نمو الصادرات فى تفسير النمو الاقتصادى ، من خلال ما يصاحبها من إعادة توزيع الموارد على نحو أكفأ ، وارتفاع مستوى التقدم الفنى والتكنولوجى وإتاحة فرص جديدة للعمالة ، فضلاً عما قد تتيحه الصادرات من تحسن فى ميزان المدفوعات .

وفى دراسة خامسة [4] اهتم الباحث فيها بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلى ، وبين الناتج ونمو الصادرات ، ويمكن إرجاع نموالناتج إلى تراكم رأس المال والخبرات والمعرفة الفنية أو نقل التكنولوجيا الحديثة ، ومع ضيق السوق المحلى يتجه المنتجون إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتهم مما يؤدى إلى نمو الصادرات حتى فى ظل غياب حوافز تشجيع الصادرات ، وقد يؤدى نمو الناتج إلى تدهور معدلات نمو الصادرات ، بسبب زيادة الطلب على الاستهلاك المحلى ، وقد يترتب على زيادة الصادرات ، انخفاض الناتج القومى .

وفى دراسة سادسة [5] اعتمد الباحث على فرض أن نمو الصادرات يؤدى إلى نمو الناتج المحلى الإجمالى ، من خلال إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التصديرية إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى ، وقد طبق هذا النموذج ليشمل ٣١ دولة نامية شبه صناعية خلال الفترة من سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٧٣ ، وقد توصل الباحث إلى وجود دور إيجابى للصادرات فى تحديد معدل النمو الاقتصادى .

---

(1) Michaely, M., (1977) : Exports and growth : An emperical Investigation" , Journal of development economics, Vol. 4 .

(2) Heller, P. S., and Porter. R. C. (1978) : "Exports and growth an emperical Re-investigation" , Journal of development economics, Vol. 5 No. 2. June .

(3) Balassa, B., (1978) ; "exports and economic growth, Further evidence" , Journal of development economics, Vol. 5, No. 2 June .

(4) Jung, W., Marshall, P., (1985) ; "Exports growth and Causality in developing Countries" ., Journal of development Economics, Vol. 12, No. 1 .

(5) Feder. G., (1983) "On Export and Economic Growth" . Journal of Development Economics, .

وسوف يركز الباحث فى الدراسة الحالية على اختبار العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى ، وكذلك بين نمو الناتج ونمو الصادرات

وتتميز الدراسة التطبيقية الحالية على الدراسات السابقة بما يلى : -

(أ) الدراسات السابقة قامت باختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادى على مستوى عينة لمجموعة من دول العالم ، غير أن هذا الأسلوب لا يمكن الاعتماد عليه فى رسم السياسة الاقتصادية فى ج . م . ع حيث تتباين الهياكل الاقتصادية لهذه الدول عن الهيكل الاقتصادى المصرى .

بينما تقوم الدراسة الحالية بإيجاد العلاقة الرياضية بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى الإجمالى والعكس على مستوى الهيكل الاقتصادى لجمهورية مصر العربية .

(ب) ركزت الدراسات السابقة على الفترة الزمنية حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضى ، ولكن مع مرور الزمن قد حدثت درجة من التحول الاقتصادى والانفتاح بين الدول ، مما أعطى الصادرات على مستوى جميع الدول أهمية قصوى فى تحفيز النمو الاقتصادى ، والذى أثر بدوره على السياسات الاقتصادية فى جميع دول العالم .

بينما تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة الفترة الزمنية المواكبة للتغيرات الاقتصادية التى طرأت على الساحة المحلية ، متأثرة بما يحدث على الساحة العالمية ، من اضطرابات وحروب فى المنطقة وسيطرة بعض الدول المتقدمة على جزء من دول منطقة الشرق الأوسط.

ومن الملاحظ على برنامج الإصلاح الاقتصادى فى ج. م. ع والذى تم تطبيقه خلال فترة التسعينيات يغلب عليه مجموعة من الاصطلاحات النقدية والمالية ، وذلك فى إطار عملية تثبيت الاقتصاد والتركيز على إدارة جانب الطلب ، ولذلك فكانت هناك نتائج إيجابية فى هذا الصدد ، إلا أن هناك بعض الاختلالات الهيكلية مع معدل نمو منخفض والذى بدوره أدى إلى برنامج اقتصادى شامل يغلب عليه الإصلاحات الهيكلية مع القليل من الإصلاحات المالية والنقدية ، ذلك أدى للاهتمام بجانب العرض وعدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وسد الفجوة فى السلع الاستراتيجية .

(جـ) ركزت الدراسة السابقة على بيانات قطاعية فقط أو سلاسل زمنية ، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى استخدام كلا الأسلوبين ومحاولة المقارنة بين نتائج كل منهما والوصول إلى تفسير النتائج التى يمكن التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية .

(٧) النموذج الرياضى للعلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى :

يمكن صياغة العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى الإجمالى والعكس من خلال العلاقتين :-

$$y_t = f(x_t , x_{t-1} , y_{t-1} , ...\epsilon_{1t}) \quad (1)$$

$$x_t = f(x_{t-1} , y_{t-1} , y_{t-2} , \epsilon_{2t}) \quad (2)$$

حيث y_t = الناتج القومى الإجمالى فى الفترة الزمنية t

x_t = قيمة الصادرات الإجمالية فى الفترة t .

$\epsilon_{2t} , \epsilon_{1t}$ هى الأخطاء العشوائية فى العلاقتين .

ومن العلاقتين السابقتين هناك ٤ بدائل يمكن توافرها فى هذا الصدد وهى [١] :

أ - وجود علاقة ذات اتجاهين بين كل من نمو الصادرات ونمو الناتج القومى الإجمالى والعكس ، وتوجد هذه العلاقة إذا ما توصلت الدراسة إلى إثبات أن المعاملات للدول المقدرة تختلف جوهرياً عن الصفر ، أو بمعنى آخر وجود علاقة .

ب - وجود علاقة من اتجاه واحد ، بمعنى أن نمو الناتج القومى يؤثر فى نمو الصادرات وليس العكس ، ويمكن التوصل إلى هذه العلاقة فى حالة ما إذا أثبتت الدراسة أن معاملات نمو الناتج القومى فى المعادلة الثانية لا تساوى صفراً أو بمعنى آخر وجود العلاقة الثانية وغياب العلاقة الأولى .

جـ - وجود علاقة من اتجاه واحد ، بمعنى أن نمو الصادرات هو الذى يؤثر فى نمو الناتج القومى الإجمالى وليس العكس ، ويكون ذلك من خلال إثبات أن معاملات نمو الصادرات بالمعادلة الأولى يختلف جوهرياً عن الصفر ، وغياب العلاقة الثانية .

د - من الممكن أن تكون كلا من العلاقتين ، لا وجود لها ، بمعنى غياب العلاقة الأولى وغياب العلاقة الثانية ، أو إثبات أن المعاملات تساوى صفراً فى كلا من العلاقتين .

الأسلوب المستخدم فى التقدير :

يمكن تقدير معاملات العلاقات بين الدول باستخدام عدة طرق منها :

طريقة المربعات الصغرى العادية ، وطريقة المربعات الصغرى الغير مباشرة ، وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ، وذلك فى الحالات الآتية :-

أ - استخدام القيم الأصلية للنماذج .

ب - استخدام الفروق من الدرجة الأولى .

جـ - استخدام اللوغاريتمات الطبيعية .

وقد استخدم الباحث فى التقدير سلسلة زمنية من البيانات المتاحة من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٩٩ .

ومن خلال المحاولات التى قام بها الباحث فإن الباحث قد توصل إلى النتائج فى الشكل التالى :-

---

(١) السريتى ، السيد محمد أحمد ، العلاقة التبادلية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، الإسكندرية ، العدد الأول المجلد ٣٨ مارس ٢٠٠١ .

العلاقة الأولى : ـ

نموذج للتنبؤ بالناتج القومى بالنسبة للصادرات :

$$y_t = a_0 + a_1 x_t + a_2 x_{t-1} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \epsilon_{1t}$$

حيث y_t ترمز إلى الناتج القومى الإجمالى فى السنة t

x_t ترمز إلى الصادرات فى السنة t

بإجراء علاقة الانحدار المتعدد بين الناتج القومى الإجمالى فى السنة t كمتغير تابع وبين إجمالى الصادرات فى نفس السنة والصادرات فى السنوات اللاحقة لها وكذلك الناتج القومى الإجمالى فى السنوات اللاحقة كمتغيرات مستقلة ، حصل الباحث على النتائج فى الجدول التالى : ـ

جدول رقم (١)

يوضح العلاقة بين قيمة الناتج القومى الإجمالى فى فترة زمنية معينة والناتج القومى الإجمالى فى فترات سابقة وكذلك الصادرات خلال نفس الفترة والسنوات السابقة لها

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المعيارى	قيمة t
a	١٤٢٤,٩	٣٦٢٢,٧١٣	,٣٩٣
a_1	,٢٠٧	١,٤٣٢	,١٤٤
a_2	١,٧٦١	١,٤٤٣	١,٢٢٠
β_1	,٧١٤	,٣٠٩	٢,٣١٤
β_2	,٠٠٨٨	,٢٧٧	,٣١٨

F = ١٧,٠٠٦   DW = ٢,١٠٤ R^2 = ٨٦١

يلاحظ من نتائج الجدول أن للصادرات تأثيراً على الناتج القومى الإجمالى ، ويعنى ذلك أن زيادة الصادرات تؤدى إلى زيادة الناتج القومى الإجمالى وذلك لقبول الفرض البديل القائل بأن العلاقة الرياضية لها وجود ، ويتضح ذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F المجدولة ولكن باختيار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة السابقة فيتم قبول الفرض العدمى بمساواتها بالصفر ، ما عدا معامل الناتج القومى الإجمالى فى السنة السابقة ، وهذا يعنى أن الذى يؤدى إلى زيادة الناتج القومى الإجمالى خلال العام الحالى هو الناتج القومى الإجمالى فى العام السابق ، ويتضح ذلك من إجراء الانحدار المتعدد التدريجى للعلاقة السابقة فنحصل على أفضل النتائج للنموذج الموضح فى الجدول التالى : ـ

جدول رقم (٢)

نتائج الانحدار التدريجى بين الناتج القومى الإجمالى كمتغير تابع وكل المتغيرات السابق ذكرها فى النموذج السابق كمتغيرات مستقلة

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المعيارى	t
a	٤٢٢٩,٨٧٨	٢٧١٥,٠٨٢	١,٥٥٨
β_1	,٨٨٤	,١٠٧	٨,٢٢٦

R^2 = ,٨٢٩   , $F_{1,14}$ = ٦٧,٦٦٥   ,DW = ١,٩٠٩

باستبعاد كل المتغيرات المستقلة التى ليس لها تأثير تدريجياً ، توصل الباحث إلى العلاقة الموضحة بالجدول (٢) ، والتى توضح أن الناتج القومى يؤثر بنسبة ٨٣٪ فى الناتج القومى الإجمالى فى السنة التالية له مباشرة ، هناك ١٧ ٪ يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل أخرى منها الصادرات خلال نفس السنة والصادرات فى الفترة السابقة .

وقد قام الباحث بمحاولات أخرى من خلال إيجاد العلاقة باستخدام الفروق من الدرجة الأولى وباستخدام اللوغاريتمات فلم يصل إلى نتائج إيجابية.

العلاقة الثانية :

نموذج للتنبؤ بالصادرات باستخدام الناتج القومى :

$$(Export)_t = f\{(GNP)_t, (GNP)_{t-1}, (Export)_{t-1}, (Export)_{t-2}\}$$

حيث $(Export)_t$ = قيمة الصادرات فى السنة t :

$(GNP)_t$ = قيمة الناتج القومى الإجمالى فى السنة t :

وبإجراء الانحدار المتعدد للقيم الأصلية ،

توصل الباحث إلى النتائج فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

يوضح العلاقة بين الصادرات كمتغير تابع والناتج القومى خلال نفس الفترة والفترة السابقة وكذلك صادرات الفترة السابقة كمتغيرات مستقلة

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المعيارى	قيمة t
Const.	١١٠٨,٧٨٢	٦٩١,٠٦٣	١,٦٠٥
$(GNP)_1$	,٠٠٩	,٠٦٣	,١٤٤
$(Export)_{t-1}$	,٥٥٥	,٢٧٧	٢,٠٠٥
$(GNP)_{t-1}$	- ,٠٠٣٧	,٠٧٩	- ,٠٤٧
$(GNP)_{t-2}$	- ,٠٠٢٤	,٠٥٩	- ,٠٤١

$F_{٤,١١}$ = ١,٦٤٧ , R^2 = ,٣٧٥ , DW = ٢,٠١٥

ومن نتائج العلاقة السابقة فى جدول (٣) نرفض أن للناتج القومى خلال نفس السنة ، والناتج القومى فى السنوات السابقة والصادرات خلال الفترة السابقة ، تؤدى إلى نمو الصادرات خلال هذا العام ويتضح ذلك من رفض قيمة F المحسوبة .

وبإجراء الانحدار التدريجى لمعرفة هل هناك لأى من المتغيرات المستقلة تأثير على الصادرات بشكل أكثر واقعية من المتغيرات السابقة بالإضافة إلى الواردات ضمن المتغيرات المستقلة فحصلت على النتائج التالية .

جدول رقم (٤)

يوضح نتائج الانحدار التدريجى لأفضل نموذج بين الصادرات كمتغير تابع وباقى المتغيرات كمتغير ات مستقلة

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المعيارى	قيمة t
Const.	١١٤٢,٣٦٠	٥١٤,١١	٢,٢٢٢
$(Export)_{t-1}$	,٥٧٨	,٢٠٠	٢,٨٨٧

$F_{١,١٤}$ = ٨,٣٣٧ , R^2 = ,٣٧٣ , DW = ١,٩٤٨

ومن نتائج الجدول نجد أن قيمة R^2 لم تتحسن عن النموذج السابق ، على الرغم من معنوية النموذج بشكل عام ، وهذا يعنى أن الصادرات خلال أى فترة لا تؤثر على الصادرات خلال الفترة التالية إلا بنسبة ٣٧ ٪ من الزمن .

وبإدخال الواردات ضمن المتغيرات المستقلة وذلك لأن الصادرات تتأثر بقيمة الواردات ، ولوجود علاقة تبادلية بين الصادرات والواردات ، فلم يكن هناك أى تأثير يذكر على العلاقة محل البحث والدراسة ، وهذا يعنى أنه ليس للواردات وحدها أو الناتج القومى أو كلا منهما معاً تأثير على الصادرات .

وباستبعاد البترول من الصادرات الإجمالية ، وإيجاد العلاقة بين الصادرات كمتغير تابع وكل من الناتج القومى الإجمالى خلال نفس الفترة الزمنية والفترة السابقة وكذلك صادرات الفترة السابقة وبإجراء الانحدار التدريجى لتحديد أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه توصلت إلى ما يلى من نتائج :-

جدول رقم (٥)

يوضح العلاقة بين الصادرات بعد استبعاد البترول والناتج القومى الإجمالى

المعلمة	قيمة المعلمة	الخطأ المعيارى	قيمة t
Const.	٤٥٤,٧٤٥	٢٨٣,٣٣١	١,٦٠٥
$(Export)_{t-1}$	,٦٧١	,٢١٧	٣,٠٩٧

$F_{1,14}$ = ٩,٥٩٤ , R^2 = ٠,٤٠٧ , DW = ٢,٠٨٤

وبدراسة نتائج العلاقة الأخيرة ، يتضح أنه باستبعاد البترول فإن النتائج لم يحدث عليها تغيير بشكل ملحوظ ، وقد أوضحت أن الصادرات خلال هذه الفترة تؤثر فى صادرات الفترة التالية مباشرة ، مع الأخذ فى الاعتبار أنه ليس للناتج القومى الإجمالى أى تأثير على الصادرات .

وبإيجاد تقديرات النموذج فى حالة الفرق الأول وفى حالة اللوغاريتمات لم نصل إلى نتائج مقبولة إحصائياً .

وقد أدخل الباحث عدة متغيرات أخرى منها نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى ، وكذلك نسبة الواردات إلى الناتج المحلى ، وتم إجراء كل المحاولات السابق ذكرها لتقدير الصادرات باستخدام الناتج أو نسبة الصادرات أو الفروق الأولى أو الدالة فى الشكل اللوغاريتمى لجميع المحاولات ، وكذلك العكس بالنسبة للناتج المحلى ، إلا أنه لم يصل الباحث إلى نتائج لها دلالة إحصائية فى هذا الشأن .

الخلاصة والتوصيات

نظراً للاتجاه الذى انتهجته عديد من الدول النامية نحو الأخذ باستراتيجية تنمية الصادرات ، ونظراً للدراسات التطبيقية التى أجريت من قبل الاقتصاديين على غالبية الدول النامية واعتباراً من مزايا هذه الاستراتيجية ، فقد تم إجراء الدراسة الحالية حول العلاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومى . وقد أثبتت المحاولات السابقة فى وجود علاقة بين كل من الصادرات والناتج القومى والعكس ، ولكن أثبتت الدراسة أن أفضل النماذج هى النموذج الأول والثانى ، حيث ارتفاع قيمة R^2 ، وأنه توجد علاقة تبادلية ذات اتجاهين بين كل من نمو الناتج القومى الإجمالى ونمو الصادرات وذلك لاختلاف مجموع معاملات كل من الناتج القومى الإجمالى ومعاملات الصادرات عن الصفر فى جميع النماذج التى تم دراستها ، سواء التى استبعدت لعدم معنويتها ، أو التى لم تستبعد .

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة على وجود علاقة بين نمو الصادرات وبين نمو الناتج القومى الإجمالى وإن اختلفت النتائج فى تحديد اتجاه العلاقة ، وهذا لا يعنى عدم جدوى أهمية استراتيجية تنمية الصادرات بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، ولكن النتائج الحالية تشير إلى أن الصادرات المصرية خلال

فترة الدراسة لم تتم بمعدلات ملحوظة ، مما يصعب معه قياس أثرها على الناتج القومى الإجمالى بشكل ملحوظ .

إن تنمية الصادرات وتبنى استراتيجية للإنتاج ذات توجه خارجى تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى ، ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التى بدورها تؤدى إلى تنويع واتساع قاعدة الإنتاج ، حيث يكون التصدير هو المحرك للنشاط الاقتصادى ، كما أن تبنى استراتيجية للإنتاج من أجل التصدير ، يؤدى فى المدى الطويل إلى خلق قاعدة تصديرية تساهم فى نمو الاقتصاد المصرى وتنوع مصادر الدخل وإعادة هيكلة القطاعات ، وبالتالى إعادة التوازن مع العالم الخارجى .

إن العلاقة بين تنمية الصادرات وبين الإصلاح الهيكلى تؤدى إلى المساهمة فى علاج مشكلة البطالة واستيعاب المزيد من العمالة من خلال رفع مستوى التشغيل بسبب اتساع السوق وتغير نمط الاستثمار وهيكله .

إن الحاجة إلى بناء استراتيجية لتنمية الصادرات السلعية وبناء قاعدة تصديرية غير تقليدية تقوم على إعادة هيكلة الصادرات ، ولا تغفل تعظيم العائد من الصادرات الخدمية ومحاولة التعرف على أداء الصادرات السلعية وتحليل هيكل الصادرات بصفة عامة ، وبناء قاعدة تصديرية قوية لدعم القدرة التنافسية وخلق ميزان سليم للمدفوعات فى الفترات المقبلة .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١ - عبدالرحمن ، إبراهيم حلمى ، « التصدير الصناعى كمؤشر للتطوير التكنولوجى والتنمية فى مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية » مجلة مصر المعاصرة السنة الحادية والثمانون ، العددان : ٤٢١ ، ٤٢٢ يوليو - أكتوبر ١٩٩٠ .

٢ - السريتى ، السيد محمد أحمد ، العلاقة التبادلية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية « مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد الثامن والثلاثون ، مارس سنة ٢٠٠١ .

٣ - عزيز ، الفونس ، محاضرات فى تخطيط التجارة الخارجية » معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٣١٨ يونيو سنة ١٩٧٣ .

٤ - أمين ، رفقى محمد ، السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية فى ج . م . ع « دراسة قياسية تحليلية » رسالة دكتوراه بحث غير منشور ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٤ .

٥ - مقلد ، رمضان محمد أحمد ، « تحليل وتقييم دور الصادرات فى التنمية الاقتصادية مع التطبيق على مصر ». مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية » جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد السابع والثلاثون ، مارس سنة ٢٠٠٠ م

٦ - شحاته ، ساهر عبدالقادر محمد «استخدام أساليب التنبؤ الإحصائية فى تحديد أهداف الصادرات والواردات فى

ج.م.ع. - مع التطبـــيق على بعض الصادرات الزراعية » ، رسالة ماجستير بحث غير منشور كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٤ .

٧ - المغربى ، سيد ، « سياسات تنمية الصادرات للدول الإفريقية » . مركز تنمية الصادرات ، سبتمبر سنة ١٩٨٧ .

٨ - خليفة ، عصام جمال الدين ، « المعاملة التفضيلية لمشروعات الإحلال محل الواردات » رسالة دكتوراه بحث غير منشور ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٨ .

٩ - الإمام ، مريم محيى الدين ، « تنمية الصادرات السودانية ودورها فى تحقيق النمو الاقتصادى - دراسة تطبيقية » ، رسالة دكتوراه ، بحث غير منشور ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة سنة ٢٠٠١ .

١٠ - بكر ، نجلاء محمد إبراهيم ، « تنمية الصادرات والنمو الاقتصادى فى مصر - دراسة مقارنة مع تركيا » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٤ .

١١ - خير الدين ، هناء وآخرون « السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع إنتاج صادرات القطاع الخاص » ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان : (٤١٥ ، ٤١٦) السنة الثمانون ، يناير وإبريل ١٩٨٩ .

١٢ - والتر ماندل « السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية - (بوكس - جينكيز) ، ترجمة عبدالمرضى حامد عزام ، أحمد حسين هارون ، دار المريخ للنشر . الرياض سنة ١٩٩٢ .

١٣ - محمد ، يوسف نصر الدين ، « استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية فى التنبؤ بالتجارة الخارجية » ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية ١١٤١ ، أبريل سنة ١٩٧٦ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

(1) Balassa, Bela., (1978) ; " **Exports and Economic Growth, Further Evidence** " , Journal of Development economics, Vol. 5,

(2) Demetrios Moschos, (1989) : " **Exports Expansion, Growth and the level of Economic Development. An Empirical Analysis**" , Journal of Development Economics, Vol. 30

(3) Emery, Robert F. (1967) : " **The Relation of Exports and Economic Growth** " , Kyklos. Vol. 20

(4) Feder, Gershon, (1983) : " **On Exports and Economic Growth**" , Journal of Development Economics, Vol. 12.

(5) Heller, Peter S. and Richard C. Porter, . (1978) : " **Exports and Growth ,An Emperical Reinvestigation** " , Journal of Development Economics, Vol. 5 June.

(6) Jung. W., Marshall, P., (1985) : " **Exports Growth and Causality in Developing Countries** " , Journal of Development Economics, Vol. 12

(7) Michally, Micheel (1977) : " **Exports and Growth, An Emperical Investigation**" Journal of Development Economics, Vol. 4, March.

(8) Al-Shawarby, Sherin (1999) : " **Forecasting the Impact of The Egyptian Exchange Rate on Exports** " Center for Economics and Financial Research and Studies in association with the DEPRA Project - Cairo University.



تمثـــل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة فى هذا المجال ـ وتلك الحقيقة يؤكدها حجـم ونوعـية إنتـاجها من الغـزول وكذلك الإقبال المطـرد الذى يلاقيه إنتاجها من هـذه الغـزول فى أسـواق العالم شـرقاً وغـرباً .

- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السميكة ـ والمتوسطـة ـ والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطـــــن ١٠٠ ٪
- **الطـرف المفتـــوح :** من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .
- **الغـــزل الحلقـى :** من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
- **ومن النمر الرفيعة :** من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطـة مفـردة ومزويـة للنسـيج والتريكـــو .
- **خيوط الحـــياكة :** من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .
- **الخيوط المخلوطة :**
  - بوليستر / قطـن ، بوليسـتر / فسكـوز .
  من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .
  - خيوط الشانيهات بأنواعها المختلفة .
- **الإكريلك :**

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتى :

* غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهـاى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .
* غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوربا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربى ـ وباقى دول أوربا الغربية ـ وأسواق دول أوربا الشرقية ـ وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية ـ كندا ـ اليابان ـ تايوان ـ وسوريا ـ قبرص ـ تركيا ـ لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم   برقـــياً : شبينتكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ ـ ٣١٤٢٠٠ ـ ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : ـ الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ ـ ٤٨٦٥٢٣٦

ـ القاهـــرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

التأمين المصرى نحو الحداثة في عالم متغير الجات والشراكة الأوروبية والكوميسا وانعكاساتها على التأمين المصرى

****

بقلم

أ . د . معوض حسن حسنين الحبشى

رئيس مجلس الإدارة - شركة مصر للتأمين

****

مقدمة :

ما من شك فى أن اتفاقية الجات لا يمكن لأى دولة أن تتنصل منها أو تستطيع تجنبها ، نظراً لأن عدم توقيع هذه الاتفاقية يعنى الإضرار بمصلحة الدولة التى لم توقعها فإذا لم نتعامل مع منظمة التجارة العالمية وأصبحنا جزءاً لا يتجزأ منها واتبعنا قواعدها فإن ذلك سوف يؤثر على الصادرات المصرية حيث يتم فرض القيود على الواردات ولابد أن يكون هناك توازن بينهما .

وفى غمار اتفاقية الجات وما صاحبها من تطورات انضمت مصر فى يوليو ١٩٩٨ لمنظمة الكوميسا (السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقى) .

وفى ظل حرص الدولة واهتمامها البالغ فى الحصول على مكاسب متعددة ناتجة عن وفورات التخصص فى الإنتاج وبالحجم الكبير الذى يعتمد على المزايا النسبية كان على الدولة أن تعمل جاهدة فى سبيل الاندماج فى كيانات اقتصادية كبيرة وبالتالى ارتفاع قدرتها التنافسية وزيادة معدل التنمية الاقتصادية والتخفيف من أزمة البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل مع الانتفاع من المزايا التى تترتب على تحسين شروط التبادل التجارى وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة التقنية .

ومن ثم فإنه كان لزاماً إلقاء الضوء على اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (الكوميسا) وتأثيرها وانعكاساتها على السوق المصرى .

التأسيس والعضوية :ـ

تضم الاتفاقية ٢١ دولة إفريقية وهى (انجولا ـ بوروندى ـ جزر القمر ـ الكونغو ـ جيبوتى ـ مصر ـ اريتريا ـ أثيوبيا ـ كينيا ـ مدغشقر ـ ملاوى ـ موزيشيوس ـ ناميبيا ـ رواندا ـ سيشل ـ السودان ـ سوازيلاند ـ تنزانيا ـ أوغندا ـ زامبيا ـ زيمبابوى) كما يجوز انضمام جمهورية بتسوانا وجنوب إفريقيا بعد الوفاء بالشروط التى تقررها السلطة .

أهداف السوق وأغراضها :

١ - التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستديمة فى الدول الأعضاء بتشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق .

٢ - دفع عجلة التنمية المشتركة فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى والتبنى المشترك لسياسات الاقتصاد الكلى وبرامجه لرفع مستوى المعيشة السكانية .

٣ - التعاون من أجل خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبى والاستثمار المحلى وعبر الحدود وما يتضمنه ذلك من تشجيع للأبحاث وتطبيق للعلوم والتكنولوجيا فى التنمية .

٤ - التعاون فى مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء .

٥ - التعاون من أجل تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة والعالم .

٦ - المساهمة فى إرساء وتنمية وتحقيق أهداف المجتمع الإفريقى الاقتصادى .

المهام المحددة للسوق :

كان للسوق مهام فى المجالات التالية :

١ - تحرير التجارة والتعاون الدولى .

٢ - المراسلات والاتصالات .

٣ - الصناعة والطاقة .

٤ - الزراعة .

٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦ - الشئون النقدية والمالية وتتضمن إزالة العقبات التى تعوق حرية حركة الخدمات ورأس المال .

تنسيق السياسة المالية والنقدية للسوق :

١ - إزالة قيود الصرف الخاصة بالصادرات والواردات داخل السوق المشتركة .

٢ - القيام بالتعديلات اللازمة فى سعر الصرف للدول من أجل الوصول إلى معدلات السوق الحرة وذلك لتحسين ميزان المدفوعات وتحسين مستوى الاحتياطى العالمى .

٣ - تعديل سياستها المالية وكذا الائتمان المحلى لقطاعات الحكومة والقطاع الخاص المصممة لتأمين التثبيت المالى وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد .

٤ - تحرير القطاعات المالية عن طريق تحرير معدلات الفائدة أوما يعادلها بهدف تحقيق معدلات فائدة موجبة أو ما يماثلها من أجل تشجيع الادخار للاستثمار وتحسين المنافسة وكفاءة النظام المالى .

٥ - تنسيق سياستها الضريبية بهدف إزالة التشوهات الضريبية التى تؤثر على المنتجات والعوامل الإنتاجية وذلك لإحداث توزيع متكافئ للموارد فى السوق المشتركة .

تشجيع وحماية الاستثمار بين دول السوق :

١ - تعامل مستثمرى القطاع الخاص بأسلوب يمتاز بالعدالة والإنصاف .

٢ - تبنى الدول الأعضاء برامج لتشجيع الاستثمار العابر للحدود .

٣ - العمل على خلق والحفاظ على خلق مناخ آمن للاستثمار يمتاز بالشفافية .

٤ ـ العمل على إزالة القيود الإدارية والمالية والقانونية أمام الاستثمار داخل السوق المشتركة .

٥ ـ الإسراع فى عملية تحرير الاستثمار .

خطة التأمين على السيارات بنظام الطرف الثالث داخل السوق :

يجب العمل على توفير خطة التأمين بنظام الطرف الثالث وهى خطة إجبارية من شأنها أن توفر حداً أدنى من الضمان المنصوص عليه فى قوانين الدول الأعضاء حيث تمر السيارات المؤمن عليها فى الترانزيت بأراضى الدول الأعضاء الأخرى .

هذا وتتضمن الخطة ما يلى : ـ

* « **بوليصة التأمين** » تعنى الوثيقة التى يصدرها طرف ما اعترافاً منه بمسئوليته واستعداده لدفع النفقات الخاصة بتعويض المؤمن عليه عن أى خسائر ، وتتضمن الوثيقة شروط الاتفاق والحوادث والأخطار التى يؤمن ضدها .

* « **العربات** » تعنى أى عربة مصممة أو مستخدمة فى نقل البضائع أو الأشخاص أو السلع على الطريق وأى مقطورة أو شبه مقطورة مصممة لكى يتم جرها بعربة .

* « **حامل البوليصة** » يقصد به الشخص الطبيعى أو الإعتبارى الذى يحمل بوليصة التأمين على أساس قسط يدفع لتغطية تكلفة الضرر اللاحق بالعربة المؤمن عليها .

* « **الكارت الأصفر** » يقصد به كارت التأمين الذى تصدره المكاتب الوطنية للدول الأعضاء ويكون دليلا بقيام الطرف الثالث بالتغطية التأمينية ويتم الحصول عليه طبقاً للقوانين والنظم السائدة فى الدولة التى يقع فيها الحادث .

نشاط مصر مع دول الكوميسا :

بلغ حجم صادرات مصر لدول الكوميسا عام ٢٠٠٠ مبلغ ٤٧,٦ مليون دولار مقابل ٣٧,٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ بزيادة بلغ معدلها نحو ٢٥ ٪ .

كما ارتفع حجم واردات مصر من دول الكوميسا حيث بلغت ١٨٦,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠ مقابل ١٣٩,٥ مليون دولار عام ١٩٩٩ بزيادة بلغ معدلها نحو ٣٤ ٪ .

وقد انضمت مصر إلى هذه السوق فى فبراير عام ١٩٩٩ .

* وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء نقطة التجارة الدولية بالسوق كان له دوره البارز فى وضع آلية لتنشيط وتدعيم الاستثمارات والتجارة الخارجية بين مصر ودول التجمع من خلال تبادل المعلومات والترويج لمنتجات التكتل عبر شبكة الإنترنت الدولية والشبكات العالمية المرتبطة بها .

تطور وتنمية التعامل المصرى مع الكوميسا :

يعتبر انضمام مصر إلى هذا التكتل الاقتصادى إنجازاً سياسياً ونجاحاً للدبلوماسية المصرية غير أن زيادة حجم الصادرات السلعية والخدمية لدول الكوميسا تعتبر هدفاً مهماً يتعين تحقيقه من خلال الآتى : ـ

١ ـ توفير البيانات والمعلومات عن الأسواق الإفريقية من خلال مساهمة مصر بالخبرات الفنية لإنشاء شبكة معلومات

إليكترونية لتوفير البيانات اللازمة .

٢ - تطوير مجالات التعاون فى المجالات الاستثمارية والخدمية المشتركة .

٣ - استخدام آليات تطبيق نظم الصفقات المتكافئة مع الدول الإفريقية .

أهمية الانضمام لدول الكوميسا :

إن تزايد التحديات التى تواجه مصر ودول السوق الأفريقية فى ظل تنامى التوجه نحو العولمة الاقتصادية والتجارية والثقافية والفكرية وما يصاحب ذلك من ثورة هائلة ومتسارعة فى التقدم التكنولوجى مع سيطرة الشركات العملاقة على توجيهات التجارة والاستثمار فى العالم هى جميعها تحديات تحمل فى مضمونها مخاطر التهميش الاقتصادى وانكماش فرص النمو وتراجع نصيب دول السوق فى حجم التجارة الدولية خاصة فى ظل إزالة الحواجز والحدود والأسوار بين الدول ورفع القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال .

أجندة مصر لأولويات الكوميسا :-

لعله من المناسب بعد النجاح الذى تحقق فى إنشاء منطقة الكوميسا للتجارة الحرة والتى انضم إليها نحو نصف أعضاء المنظمة حتى الآن أن يكون هناك برنامج محدد يرتكز على **متطلبات ثلاث رئيسية وهى :-**

١ - توسيع دائرة الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة لكى تشمل جميع الدول الأعضاء فى الكوميسا .

٢ - الإعداد الجاد والمدروس لبدء المرحلة الثانية للتكامل بإنشاء الاتحاد الجمركى للكوميسا بحلول ٢٠٠٤ .

٣ - توجيه ما تحقق من إنجازات حتى الآن نحو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى دول المنطقة .

ولعلنا نضيف أن أهم التحديات التى تواجه تجمع الكوميسا هو عدم توفر وسائل نقل ميسرة إلى جانب قلة عدد المؤسسات الحالية القادرة على توفير التمويل اللازم للتجارة البينية بين دول أعضاء المنظمة ويجب العمل على ضرورة توافر خبراء فى مجال التسويق على درجة عالية من الكفاءة لدراسة احتياجات المستهلكين .

إطلالة على الشراكة الأوروبية :

قررت منظمة التجارة العالمية إعلان انتهاء نظام أسواق الحصص المتعارف عليه فى التجارة الدولية بنهاية عام ٢٠٠٤ رغم أن النظام بدأ تطبيقه فى مصر فى نهاية السبعينات ضمن اتفاقية مشتركة مع أوروبا إلا أنه اتسم بالتباين عند التنفيذ والمحدودية أيضاً وكما يقول المتخصصون إنه اقتصر على قطاعين فقط هما الحاصلات الزراعية والمنسوجات والغزل ولم يطبق إلا فى ثلاثة أسواق فقط هى الاتحاد الأوروبى وأمريكا وتركيا ورغم ذلك تفيد البيانات إلى وجود تباين واضح فى نسب استخدام الحصص المستهدفة .

ولقد اعتبر بعض مصدرى الحصص أن هناك ميزة للصادرات المصرية حيث وجدوا فيها وسيلة لضمان مكانة فى الأسواق الخارجية

للصادرات المصرية نتيجة لإلغاء الجمارك على الحصص بما يكفل تحقيق ميزة تنافسية فى مواجهة المنتجين المحليين بينما يرى البعض الآخر أن ذلك يعتبر قيدا فرضه المنتجون المحليون فى أسواق الحصص للحد من غزو الصادرات المصرية لهذه الأسواق .

ويرى بعض المصدرين أن نظام الحصص يعد سلاحاً ذا حدين الأول يتمثل فى أنه إجراء وقائى تتخذه الدول المستوردة لحماية منتجاتها المحلية والثانى كونه نظاماً يضمن للدولة المصدرة حصة معلومة فى السوق الخارجي .

ولذلك وللحد من الآثار السلبية المترتبة على إلغاء نظام الحصص طالب المصدرون بالإسراع فى تفعيل اتفاقية المشاركة الأوروبية.

- كما أكد الجميع على أن البدء فى التنفيذ الفعلى لاتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى هو سبيل النجاة للصادرات المصرية بعد إلغاء نظام الحصص عام ٢٠٠٤ وما يمكن أن يترتب عليه من فقدان للأسواق الخارجية .
- هذا وقد حذر البعض من المشاركة المنقوصة مع أوروبا لأنها لا تقود إلى التنمية بل إلى مزيد من التدخل الاقتصادى من أوروبا للدول الأخرى وارتفاع معدل البطالة والفقر فيها ، كما أن عدم اتخاذ الدول العربية مبادرة فى ظل العولمة لا يجعل للشراكة الأوروبية معنى .

اتفاقية الجات للسلع والخدمات :ـ

- تنص الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى الأخيرة على أن الجات تمثل كياناً مؤقتاً منذ عام ١٩٤٧ ثم تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٩٣.
- شهدت هذه الاتفاقية ثمانى جولات آخرها مفاوضات جنيف ٨٦ / ١٩٩٣؛ وهى جولة أوروجواى ١١٧ دولة منها ٨٧ دولة نامية وهذه الجولة تميزت بأن **شملت موضوعات التفاوض المجالات التالية :ـ**

* التجارة الزراعية ـ النفاذ للأسواق ـ المنسوجات ـ الخدمات ـ حماية الملكية الفكرية .
* تسوية المنازعات والمسائل التأسيسية .

ويتضح أن هذه الجولة تعرضت لأول مرة فى إدخال قطاع الخدمات فى مجال التفاوض .

أهم مبادئ اتفاقية الجات وأهدافها :ـ

أ ـ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :ـ

حيث تنص الاتفاقية فى مادتها الأولى على ضرورة أن يمنح كل متعاقد على الاتفاقية جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التى تمنح لأى بلد آخر دون الحاجة لاتفاق جديد ومن ثم فإن الأمر بهذه الطريقة يحقق عدم التميز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة متميزة لإحدى الدول على حساب الأخرى وبحيث يكون هناك تساوى بين الدول الأعضاء فى ظل المنافسة بالأسواق الدولية .

غير أن هناك استثناءات منحت للدول النامية مثل الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة فى هذه الدول حتى تقوى على المنافسة العالمية والترتيبات بالتكتلات الاقتصادية لتشجيع

تحرير التجارة الخارجية فلا تعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة .

ب ـ مبدأ الشفافية :

ويهدف إلى الاعتماد على التعريفة الجمركية والابتعاد عن حصص الاستيراد والدعم الممنوح للمنتج المحلى ، والاستثناءات تمنح للدولة التى تواجه عجز كبير فى ميزان المدفوعات ، وفى حالة زيادة بعض أنواع السلع التى تهدد الإنتاج المحلى .

جـ ـ مبدأ المعاملة بالمثل :

وهذا يعنى أن كل دولة تقوم بالتخفيف من الحواجز الجمركية أو غيرها لابد أن يقابله تخفيف معادل فى القيمة من الجانب الآخر .

ويستثنى من ذلك الصناعات الوليدة فى الدول النامية لمساعدتها فى مواجهة المنافسة الدولية وترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (مثل المنسوجات القطنية) .

د ـ اعتبار منظمة الجات الإطار التفاوضى لتسوية المنازعات وتنفيذ الأحكام ومنح الدول النامية علاقات تجارية مع الدول المتقدمة .

وفيما يلى موجز لأهم أهداف اتفاقية الجـات :

١ ـ خفض الحواجز الجمركية بهدف زيادة حجم التجارة الدولية .

٢ ـ الارتفاع بمستوى الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء .

٣ ـ التخفيف من أزمة البطالة وزيادة معدل التوظيف .

٤ ـ استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة .

٥ ـ تشجيع حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال والإنتاج .

٦ ـ سهولة الوصول إلى مصادر المواد الأولية والأسواق .

٧ ـ اعتبار الجات إطار المفاوضات التجارية وتسوية المنازعات باعتبارها محكمة دولية .

تجارة الخدمات واتفاقية الجات :

كما سبق الاشارة فقد تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة فى مفاوضات الجات لتحويلها إلى مفاوضات شاملة للسلع والخدمات والملكية الفكرية ، والانضمام لعضوية الجات اختيارى ، وفى عام ١٩٩٣ كان عدد الدول المنضمة للاتفاقية ١١٧ دولة وهناك ٦٥ دولة غير عضو بها .

أثر الجات على الدولة النامية :

لا يختلف أحد على ضرورة اندماج سوق التأمين المصرى فى النظام الاقتصادى العالمى كما لا يختلف أحد على أهمية الالتزام باتفاقية الجات فى فتح سوق التأمين المصرى أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر كأحد الدول النامية .

وصناعة التأمين المصرية والقائمون على هذه الصناعة حريصون أشد الحرص على بذل الجهود المكثفة لتحسين مستوى الخدمة التأمينية مع استمرار وتزايد هذا التحسن على مر السنين وكذا العمل على الاستفادة من التقدم التكنولوجى فى مجال التحديث والتدريب والتطوير واستحداث تغطيات تأمينية جديدة .

ولا شك أن التطورات الاقتصادية السريعة ترفع من درجة حرارة المنافسة للسيطرة على

وأ
عر
خط
للمـ
والثـ
التى يقـ
الاستثمار
ولا شك أن
أصبحت تش
المحليـة إلى
الأقسـاط التى
عـملات أجنبيـ
داخل الســوق الـ
بالعملات المحلية
الصـادرة للعـالم الـ
٧٠ ٪ من جـملة الأقـ
فيهـا داخل مصـر طبـ
تأمين وقد تصل نسبة ا
وتأمـينهـا خـارج مـصـر

كان على قيد الحياة وذلك من خلال وثيقة تأمين مقابل قيام المؤمن له بسداد قسط التأمين المقرر .

وهذا النوع من التأمين يتميز بأن عقوده ترتبط بتواريخ استحقاق محددة كما تتميز بكونها عقود ادخار طويلة الأجل .

٢ - نشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

وهذا النوع من التأمينات ينصب عادة على ممتلكات الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كتأمينات الحريق والسطو والحوادث والنقل البحرى والجوى والسيارات والبترول والهندسى والطيران والتأمين الطبى كما يغطى المسئولية المدنية تجاه الغير وتقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم عن الخسائر المالية التى تحدث لممتلكاتهم موضوع التأمين .

وأهمية هذا النوع من التأمين ترجع إلى توفير الحماية التأمينية للثروة القومية من خلال توفير التغطية التأمينية لجميع المشروعات الاقتصادية أياً كانت أغراضها ضد الأخطار المختلفة التى تتعرض لها .

٣ - نشاط عمليات إعادة التأمين : .

يتضمن هذا النشاط توزيع الأخطار التى تقوم الشركات المباشرة بتغطيتها ، وذلك بإعادة إسنادها إلى الشركات ومعيدى التأمين بغرض انتشار الأخطار المؤمن عليها والعمل على التخلص من تراكم الأخطار وعادة ما تحتفظ شركة التأمين المباشرة بالأخطار الجيدة ومحاولة توزيع الأخطار غير الجيدة .

٤ - النشاط الاستثمارى : .

وهذا النشاط يعتبر النشاط المكمل للنشاط التأمينى حيث تقوم شركات التأمين وإعادة التأمين بتوظيف الأموال المتجمعة لديها كالمخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص (الاحتياطى الحسابى ومخصص التعويضات تحت التسديد) وكذا المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات (مخصص الأخطار السارية ومخصص التعويضات تحت التسوية ومخصص التقلبات العكسية) وهى المخصصات التى تمثل حقوق حملة الوثائق وكذا الأموال المقابلة لحقوق المساهمين وذلك فى القنوات الاستثمارية أو الادخارية التى يحددها قانون الإشراف والرقابة على التأمين ويهدف هذا القانون فى هذا المجال إلى أن **استثمارات شركات التأمين يجب أن تحكمها عدة اعتبارات هى : -**

١ - الضمان .

٢ - السيولة .

٣ - الربحية .

٤ - التنوع فى أوجه الاستثمار .

وتجدر الإشارة إلى أن التزامات الدول الأعضاء فى اتفاقية الجات تتلخص فيما يلى : -

١ - إتاحة الفرصة لمساهمة رأس المال الأجنبى فى نشاط خدمات التأمين بالأسواق الوطنية للدول الأعضاء وقد التزمت جمهورية مصر العربية بتحقيق هذا الالتزام حيث بلغ عدد الشركات فى سوق التأمين المصرى الآن ما يقارب من ١٧ شركة تأمين من بينها أربع شركات

قطاع عام فقط .

٢ - إلغاء التعريفات التسعيرية التى كانت تحدد لشركات التأمين للالتزام بها وترك الحرية كاملة للشركات فى تسعير خدماتها التأمينية .

٣ - إلغاء الامتياز الذى كان قائماً للشركة المصرية لإعادة التأمين بإسناد حصة إلزامية من محفظة شركات التأمين المباشر .

٤ - بالنسبة لعمليات تأمينات الأشخاص والتأمين الصحى والحوادث فيتم السماح للأفراد بإبرام الوثائق لدى شركات خارج الحدود .

٥ - بالنسبة لعمليات إعادة التأمين فيتم السماح بانتقالها سواء الصادر منها أو الوارد فيها عبر الحدود .

٦ - السماح لرأس المال الأجنبى بالمساهمة فى إنشاء شركات تأمين مباشر مع السماح بإنشاءشركات إعادة تأمين برأس مال أجنبى بنسبة ١٠٠ ٪ وتحديد حد أدنى لرأس المال المصدر بمبلغ ٣٠ مليون جنيه .

وهذه الاعتبارات أخذت فى الحسبان بتعديلات القانون ١٠ لسنة ٨١ بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ الخاص بالإشراف والرقابة على التأمين فى مصر .

الآثار الإيجابية للاتفاقيات على التأمين :-

- إن تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات المالية يرتبط بعوامل أخرى يجب التعامل معها مثل إزالة القيود التى تكبل هذه التجارة من إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبى وإطلاق حرية الاستثمار الأجنبى المباشر فى مجال الخدمات المالية .

- وعلى ذلك فإن السوق المصرية للتأمين يجب أن تفتح أبوابها أمام شركات التأمين الأجنبية لممارسة نشاطها فى السوق المحلية بما تحمله من خبرة وتكنولوجيا متقدمة مما يدعو إلى رفع مستوى أداء وخدمة الشركات الوطنية لخلق القدرات التنافسية لها مع تطويرهذه الشركات وإعادة هيكلتها وتدعيم زيادة رأس المال لها خاصة بعد انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية ووضع الضوابط لمزاولة الشركات الأجنبية لنشاط التأمين فى مصر واستمرار تطوير دور هيئة الرقابةعلى التأمين لمراقبة أداء الشركات فى تقدير قيمة المخصصات الفنية وفى مجالات الاستثمار والتحقق من مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عن طريق تحقيق هامش اليسر المالى والملاءمة المالية ووضع الحواجز أمام منافذ تهريب الأموال إلى الأسواق الخارجية والعمل على نشر وتنمية الوعى التأمينى داخل السوق المصرى من خلال حملات توعية لشرح الأضرار التى يمكن أن تحدث فى حالة الابتعاد عن القيام بالتغطية التأمينية المناسبة للأخطار المختلفة .

- **وإن من أهم الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقية يتلخص فيما يلى :-**

١ - تطوير وتحديث نظم وأساليب العمل فى مجال شركات التأمين .

٢ - ترشيد تكاليف الخدمة التأمينية وتحسينها .

٣ - الارتفاع بكفاءة أداء شركات التأمين لتقديم أفضل الخدمات .

٤ - الارتفاع بمستوى أداء إدارة المخاطر .

٥ - تدعيم الوسائل الرقابية حفاظاً على حقوق حملة الوثائق والمساهمين .

٦ - السماح للخبراء غير المصريين بالعمل بالسوق المصرى وكذا الوسطاء فى مجال إعادة التأمين وتأمينات الأشخاص .

٧ - استحداث تغطيات تأمينية جديدة ومنح الحرية للشركات فى تقدير الخطر وتحديد السعر المناسب وخلق القدرة التنافسية مع الشركات الأخرى فى سوق تأمينى منظم.

٨ - تطبيق معايير أداء وقياس للشركات تكفل الإفصاح والشفافية والوضوح والعمل فى ظل آليات واقتصاديات السوق الحر .

٩ - رفع كفاءة العاملين والكوادر البشرية التى تعمل بالشركات الوطنية وزيادة الجرعات التدريبية الخارجية والداخلية .

أهم الانعكاسات السلبية للاتفاقيات على التأمين:

إن تحرير التجارة فى الخدمات من شأنه أن يحقق خسائر ليست بالقليلة فى مواجهة الدول المتقدمة والغنية فى ظل اتفاقية الجات والشركة الأوروبية أما بالنسبة لمجموعة دول الكوميسا فإن معظم الدول الأعضاء هى دول فقيرة أو نامية وليست فى مركز قوى بالنسبة للتقدم التكنولوجى والعلمى والميزان التجاري لمصر تجاه هذه الدول فى صالحها نظراً لتفوق الواردات منها عن الصادرات لها .

ويمكن ايجاز هذه الآثار فيما يلى :-

١ - ضعف إمكانيات الدول النامية وأسواقها المالية تجعلها فى وضع ضعيف أمام الدول الغنية والمتقدمة مما يصعب من مهمة نفاذها إلى أسواق تلك الدول فضلاً عن ضعف القدرات التنافسية فى ظل انخفاض الجودة وارتفاع التكاليف والأسعار .

٢ - عدم تمتع الدول النامية بأى ميزة نسبية وانخفاض كفاءة أداء أسواق المال بها فضلاً عن أنها أسواق مستهلكة وليست مصدرة .

٣ - هناك شك فى أن خلق روح المنافسة والابتكار قد يؤدى إلى خلق روح التحدى اللازم لتطوير أداء هذه الدول وتطوير أسواقها للاستفادة من هذه الاتفاقيات .

٤ - ظهور التكتلات الاقتصادية والكيانات العملاقة التى تفوق ميزانيتها ميزانية بعض الدول النامية خاصة وأن شركات التأمين فى مصر مجتمعة يبلغ حجم رؤوس أموالها المدفوعة مبلغ ٢,٠٣٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ وهو ما يعادل ٣٤٠ مليون دولار أمريكى بأسعار الصرف بعد يناير ٢٠٠٣ وتمثل نسبة أقل من ٥ ٪ من حجم ميزانية الشركة السويسرية لإعادة

التأمين .

مما تقدم يتضح أن حجم الآثار السلبية على اقتصاد الدول النامية يختلف من دولة لأخرى فكلما كانت الدولة تتمتع باقتصاد تصديرى مناسب تضاعفت فوائد الاتفاقيات على الاقتصاد الوطنى والعكس على النقيض لأنه فى ظل إزالة أو تخفيض الحواجز الجمركية فإن النشاط التصديرى للدولة يحقق مزايا متعددة ولهذا فإن الأمر يقتضى دعم الأنشطة التصديرية وخفض الواردات من خلال تشجيع ودعم الصناعات المنتجة أو البديلة لهذه الواردات .

[التوصيات]

١ - العمل الجاد على خفض التكلفة التأمينية وبالتالى أسعار التأمين .

٢ - رفع مستوى الخدمة التأمينية للعملاء وتحسينها وتطويرها بصفة دائمة .

٣ - إعادة النظر فى تخفيض الأعباء التحميلية على قسط التأمين مثل رسوم الدمغة النسبية على أقساط تأمينات الممتلكات وتأمينات الأشخاص والتى تصل فى معظم فروع التأمين إلى ٢٠ ٪ .

٤ - رفع مستوى الجهاز التسويقى بشركات التأمين وتدريبهم وخلق الثقافة التأمينية لدى الكثير منهم ومن المفضل أن يكون أعضاء هذا الجهاز من خريجى الجامعات والمعاهد العليا للارتقاء بمستوى أدائهم .

٥ - الاهتمام بالكوادر البشرية الإدارية والإنتاجية وتكثيف الجرعات التدريبية لهم بالداخل والخارج والانتقاء الجيد للعناصر القيادية فى المستويات الإدارية المختلفة داخل شركات التأمين .

٦ - القضاء على ظاهرة المنافسة السعرية الضارة بين شركات التأمين بالسوق المصرى حيث إن ذلك قد يرتب عليه تحقيق خسائر جسيمة للشركات الصغيرة وخروجها من السوق .

٧ - ترشيد التسهيلات الممنوحة من الشركات للعملاء مع مراعاة توفر الضمانات الكافية للشركات .

٨ - العمل على منع العملاء الذين يتعثرون فى سداد رسوم التأمين لدى الشركة أو يمتنعون عن سدادها من التحول فى تأميناتهم إلى شركات أخرى داخل السوق وبالتالى فإن ذلك سيترتب عليه الالتزام بالسداد دون تأخير وإلا أصبح مكشوفاً من الناحية التأمينية .

٩ - الاهتمام بنشر الوعى التأمينى لدى المواطنين .

١٠ - وضع الضوابط التى تكفل عدم تحويل أصحاب الشركات الأجنبية لفائض أموالهم من الأموال الحرة لدى الشركات التى يساهمون بها إلى الخارج وإصدار التشريع اللازم لاستثمارها داخل مصر أسوة بالأموال المخصصة لحملة الوثائق.

١١ - استحداث المزيد من التغطيات التأمينية الجديدة التى تفى باحتياجات ورغبات العملاء خاصة وأن الشركات الوطنية

لديها الخبرات المناسبة فى هذا المجال.

١٢ ـ خلق سوق تأمين وإعادة تأمين عربى للاستفادة من الخدمات البينية بين الدول العربية ومنع تسرب أقساط إعادة التأمين الصادر إلى الدول الأجنبية واستثمارها داخل الوطن العربى .

١٣ ـ تدعيم رؤوس أموال شركات التأمين الوطنية والأجنبية والعمل على زيادتها عن طريق توزيعات أرباحها أو تحويل جزء من احتياطياتها لرأس المال لزيادته خاصة فى ظل انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى .

١٤ ـ خلق تكتلات اقتصادية كبيرة فى صورة شركات كبيرة ولا مانع من دراسة مبدأ الاندماجات بين الشركات .

١٥ ـ ربط الأجر بالإنتاج ربطاً حقيقياً حتى لا تبتلع المصروفات العمومية وتكاليف الإنتاج موارد الشركة مستقبلاً مع ترشيد العمالة والاهتمام بالعمالة الماهرة الفنية والتقليل من العمالة الخدمية كالسعاة والسائقين والبوابين .

١٦ ـ زيادة حدود احتفاظ الشركات من الأقساط خاصة بالنسبة للأخطار الجيدة وعدم الاعتماد على عمولات إعادة التأمين الصادر المحصلة لزيادة حصة معيدى التأمين من هذه الأقساط واللجوء إلى شركات السوق المصرى بدلاً من الخارج.

١٧ ـ الاهتمام الشديد بدراسة معدلات خسائر العملاء من أنواع التأمين المختلفة خاصة تأمينات السيارات التكميلى ووضع النظم والقواعد داخل كل شركة للحد من تكلفة التعويضات .

١٨ ـ العمل على إعداد برامج آلية لمراكز العملاء لدراستها سنوياً وفحصها ولكل نوع تأمين .

١٩ ـ دراسة إنشاء مركز معلومات على مستوى سوق التأمين المصرى لتغذية الشركة بالبيانات والمعلومات التى تفيد فى صنع القرارات السليمة .

٢٠ ـ الاهتمام بالكوادر البشرية المتخصصة فى عملية التحليل المالى وتقييم الأداء بكل شركة لتقديم التقارير إلى إدارة الشركة عن مدى تقدم الشركة وازدهارها .

٢١ ـ النظر بعين الرعاية إلى التشريعات الضريبية على فوائض أرباح شركات التأمين ولا شك أن فروق إعادة تقييم الأصول والالتزامات والعملات الأجنبية حين تكون الفروق أهم مكونات صافى الأرباح فإن خضوعها للضريبة وهى فروق دفترية لم تتحقق يؤثر على سيولة الشركات .

٢٢ ـ الاهتمام ببحوث التسويق وبحوث السوق داخل شركات التأمين وتوفير البيانات العلمية السليمة عن السوق المصرى والسوق العربى والأسواق الخارجية ودراستها .

٢٣ ـ الارتفاع بمستوى انتاجية العامل بشركات التأمين بالسوق المصرى وتنمية مهاراته.



قراءات فى كتاب

دراسات فى قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة

تأليف

الأستاذ الدكتور / محمد عباس بدوى عميد كلية التجارة بدمنهور
و
الأستاذة الدكتورة / الأميرة إبراهيم عثمان أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة بالإسكندرية

تقديم

دكتور / سمير سعد مرقص مدير عام بمصلحة الضرائب

****

الناشر / منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٠

يعتبر هذا الكتاب ثورة فى الفكر المحاسبى والضرائب تناوله المؤلفان من خلال ثلاثة أقسام رئيسية كما يلى :

١ ـ **القسم الأول** : موضوعه النظرية المحاسبية ويتناول الاتجاهات الحديثة فى مجال النظرية المحاسبية إضافة إلى فكر مستحدث متميز ابتكارى فى هذا المجال وقد تناول الآتى :

أ ـ دراسة تحليلية لفعالية استخدام المدخل المعيارى والمدخل الإيجابى فى مجال التنظير المحاسبى .

ب ـ تقييم المنهجية العلمية للإطار الفكرى لنظرية المحاسبة الإيجابية .

ج ـ دراسة تحليلية لفعالية استخدام النظرية الشرطية فى مجال المفاضلة بين البدائل المحاسبية

د ـ المعايير المحاسبية على المستوى الدولى .

وهى موضوعات أثارت جدلاً فى الفكر المحاسبى وأراء متعددة وانتهى هذا القسم بالعرض والتحليل الابتكارى البسيط الواضح لهذه الموضوعات الفكرية مما يعتبر إضافة إلى الفكر المحاسبى فى هذا المجال .

٢ ـ **القسم الثانى** : وموضوعه المحاسبة المالية :

ويتناول موضوعات متقدمة وهامة فى مجال المحاسبة المالية كما يلى :ـ

أ ـ تصميم الإطار النظرى لإبعاد الخبرة المؤثرة فى كفاءة وفعالية الأداء المحاسبى .

ب ـ تحليل وتقييم وتطوير مداخل ترجمة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية متعددة الجنسية .

ج ـ المتضمنات المحاسبية لعقود الاستئجار الرأسمالى وموقف القانون المصرى منها .

رسة المحاسبية المصرية) .

داف الوظيفية للمحاسبة وهى
الية وتوفر تأكيد بأن الكتابات
طورات العالمية والحديثة فى هذه

لضريبية التى تمس الممارسة الضريبية

عاسبة الضريبية بالتركيز على سلوك

على الدخل وموقف التشريع الضريبى
اعتمدت عليه كل الدراسات بعد ذلك
، تناول الأستاذ أسعد شوقى تطبيق
ت وما فى حكمها الخاضعة للضريبة
٢٠٠ ويسير أغلب الكتاب فى مجال
الخاضعة للضريبة الموحدة على

. قام المؤلف بدراسة تحليلية لهذه
لتأكيد ملائمتها لها ، ودراسات
وتعتبر هذه الدراسة أساساً لكل

، الوظيفية للمحاسبة وتناول فيه
نز ضريبى ملائم للمشروعات
ت الجديدة والحديثة فى الفكر
ة للمكتبة العربية والعالمية بما
ثم فهو يمثل علامة فى الفكر
كر المحاسبى والضريبى فى

ليست بالإعفاءات الضريبية تنمو الاستثمارات بالإسكندرية

مقدمه : دكتور / أشرف حنا
محاسب قانونى و مستشار ضريبى - مدرس الضرائب بالجامعة الأمريكية
زميل جمعية الضرائب المصرية - عضو جمعية الضرائب الدولية (IFA)
زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب - عضو جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)

مقدمة :

تبوأت الإسكندرية فى الآونة الأخيرة المكانة اللائقة بها كعروس حقيقية للبحر الأبيض المتوسط بفضل الجهود المحسومة للإدارة ولمواطنيها المخلصين للنهوض بهذا الإقليم المتفرد فى التميز ، هذه الجهود التى أصبحت حديث القاصى والدانى والتى يلمسها كل من يدرك الإسكندرية لأول وهلة وبالعين المجردة .

وأصبحت الإسكندرية بالتالى من حيث البنية الأساسية محط أنظار المستثمرين لما حولها فى هذا المجال الكثير من عوامل التميز .

ومن أهم العوامل التى تساهم فى جذب الاستثمارات هى التشريعات التى تعطى الدفعة لهذا الاستثمار فى الدخول فى الحياة الاقتصادية فى مصر ، ومن أهم هذه التشريعات التى تؤثر فى جذب الاستثمارات إلى مصر بصفة عامة والإسكندرية بصفة خاصة هى التشريعات الضريبية التى تستخدم كحافز جاذب للاستثمارات .

لكن عندما نتحدث فى هذا المجال لا يمكن أن نناقش هذه التشريعات الضريبية بالنسبة للإسكندرية فقط فحسب بل لابد وأن تطرح على مستوى الاقتصاد القومى ككل باعتبارها من المسائل القومية وليست على مستوى إقليم كالإسكندرية فقط ، وما هو ملائم للكل ينطبق بالتأكيد على الجزء .

وتتفاوت التشريعات الضريبية فى اختيار شكل الحوافز الضريبية الممنوحة

للأنشطة على النحو التالى : ـ

١ ـ الإعفاء الضريبى :

وهذا الإعفاء قد يكون كلياً أو جزئياً ، وقد يكون دائماً طوال فترة حياة المشروع أو محدداً بمدة محددة .

٢ ـ نظام تأجيل الضريبة أو وقفها :

وذلك بإرجاء إدخال الدخل أو العائد فى وعاء الضريبة أو تأخير استحقاق الضريبة أو دفعها .

٣ ـ الخصم من وعاء الضريبة :

وذلك بإجراء خصومات على وعاء الضريبة لاستنزال بعض النفقات كما هو فى استهلاك رأس المال بالنسبة لمشروعات الامتياز .

٤ ـ الإهلاك السريع للأصول :

وذلك من خلال مضاعفة معدل إهلاك رأس المال الثابت المخصوم من وعاء الضريبة وتكوين احتياطى معفى من الضرائب ومخصص لأغراض معينة .

٥ ـ نظام تثبيت الضريبة :

حيث يتم تحديد سعر ثابت للضريبة طوال مدة المشروع أو الاستثمار حتى لا يتعرض المشروع لاضطرابات فى أعماله نتيجة تعديل نظام الضريبة أو سعرها .

٦ ـ المعدلات التمييزية :

وذلك بتحديد أسعار مميزة للضريبة المستحقة على أرباح بعض المشروعات بهدف تشجيعها على تحقيق أهداف معينة بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية للدولة .

٧ ـ معونات الاستثمار :

وذلك من خلال إعفاء الأرباح الناتجة عن إعادة نتيجة الأصول لتصحيح أسس حساب الإهلاكات ، وكذلك منح المشرزوع حق إهلاك الأصول الرأسمالية بأكبر من قيمتها .

٨ ـ رد الضريبة :

وذلك فى حالة قيام المشروع ببيع أصل ثابت قديم واستخدام كامل سعر البيع فى شراء أصل إنتاجى جديد يحل محل الأصل القديم خلال فترة زمنية معينة بهدف تشجيع المشروعات على تنفيذ برامج الإهلاك والتجديد لرفع الكفاءة الإنتاجية .

٩ ـ ترحيل الخسائر :

وهو نموذج لمشاركة المشروع فى فشله خلال فترة معينة ، وقد يتم ترحيل الخسائر إلى الأمام لتعويض المشروع عن خسائره أو ترحيلها إلى الخلف لمساعدة المشروع على توفير سيولة تخرجه من عثراته .

ولا شك أن اتباع سياسة الحوافز الضريبية لها إيجابيات عديدة فى نفس الوقت يترتب على تطبيقها سلبيات متعددة أيضاً ،

ومن أهمها هو لجوء الدولة لتعويض النقص فى الحصيلة الضريبية ممن لا يتمتعون بهذه الإعفاءات ، وهو ما يخل بمبدأ العدالة بالضريبة .

ومن ناحية أخرى فإن المبالغة فى منح الحوافز الضريبية للمشروعات قد يضطر الدولة إلى فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة مما يترتب عليه زيادة تكلفة الإنتاج وإضعاف القدرة التنافسية للمشروعات .

وفى هذه الورقة سوف نتناول بالبحث عرضاً للحوافز الضريبية الممنوحة لبعض الأنشطة فى ظل القوانين الضريبية المختلفة ، وبيان ما إذا كان لهذه الحوافز أثر إيجابى على الاستثمار أم لا .

المبحث الأول

الإعفاءات الضريبية فى ظل القوانين المختلفة

أولاً : أهداف سياسة الإعفاءات الضريبية :

١ - الأهداف المالية :

وهى تعنى تنازل الخزانة العامة عن قدر محسوب من الموارد السيادية فى مقابل توجيه الاستثمارات إلى تحقيق زيادة الكفاءة لقطاع معين أو تنمية منطقة معينة .

٢ - الأهداف الاقتصادية :

وهى تعنى توجيه الاستثمارات بتشجيعها أو جذبها لخلق مجالات أو أنشطة معينة موجودة بالفعل سواء بالتوسع أو بالتجديد والتطوير لزيادة حجم الناتج القومى وتنمية قدراته .

٣ - الأهداف الاجتماعية :

وتعنى مراعاة البعد الاجتماعى والإنسانى لأفراد المجتمع من أجل ترسيخ مفهوم الأمن والسلام الاجتماعى .

ثانياً : القوانين المانحة للإعفاءات الضريبية :

١ - قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

٢ - قانون التعمير رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ .

٣ - قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

٤ - قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

٥ - قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

٦ - قانون الضريبة الموحدة رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

٧ - قانون التأجير التمويلى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ .

٨ - قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

ثالثاً : النظام الحالى للإعفاءات الضريبية على الاستثمار :-

تتمثل الإعفاءات الضريبية فيما يلى :

١ - إعفاء مرتبط بنشاط معين له تأثير على التنمية الاقتصادية .

٢ - إعفاء مرتبط بمكان بعيد عن العمران قد يجعل المستثمر محجما عن القيام بمشروعاته فيه .

٣ - إعفاء مرتبط بمدة معينة .

على أنه لابد من الأخذ فى الاعتبار عند تقرير الإعفاء الضريبى مراعاة ما يلى :

١ - ألا يكون قانون الإعفاء الضريبى مرتبطا مع قوانين أخرى .

٢ - أن تتناسب الإعفاءات مع العائد المتوقع منها كتشغيل عمالة جديدة ، خلق كوادر إنتاجية ، زيادة الفرص التسويقية والتصديرية ، الحد من استيراد المنتجات المماثلة ، إعمار المناطق النائية .

٣ - الربط بين الإعفاءات الضريبية واستمرارية المشروعات الاستثمارية .

٤ - التدرج فى الإعفاءات الضريبية على أساس عمر المشروع .

رابعاً : منهج الإعفاءات الضريبية لقوانين الاستثمار فى مصر :-

١ - إعفاء أرباح مشروعات الاستثمار من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

٢ - معاملة مستلزمات إقامة المشروع الاستثمارى بتعريفة جمركية مخفضة .

٣ - الإعفاء من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات وعقود الرهن والقروض المرتبطة بأعمالها .

٤ - إعفاء الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانونى .

خامساً : الاتجاهات الأخيرة للإعفاءات الضريبية فى مصر :-

١ - إعفاء التوسعات :-

ينص القانون ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ على أن تضاف مادة جديدة برقم ٢٣ مكرراً إلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر برقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ونصها كالآتى :-

« تعفى من الضريبة المنصوص عليها فى المادة (١٦) من هذا القانون التوسعات التى توافق عليها الجهة الإدارية وذلك لمدة خمس سنوات ، ويسرى على هذه التوسعات الإعفاءات المنصوص عليها فى المادتين (٢٠ ، ٢٣) من هذا القانون » .

ويقصد بالتوسع الزيادة فى رؤوس الأموال المستخدمة فى إضافة أصول جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع .

٢ - إعفاء نشاط التنمية السياحية :

طبقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٠١ ، يضاف إلى البند (٤) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار بند جديد نصه كالآتى : (ج) التنمية السياحية المتكاملة .

٣ - إعفاء الأنشطة الخدمية فى المجتمعات العمرانية الجديدة :

طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٩٨ لسنة ٢٠٠١ ، يستبدل بنص البند (١٧) من المادة (١) من اللائحة التنفيذية لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار النص الآتى :

« تنمية المناطق العمرانية والمناطق الصناعية والمجتمعات العمرانية والمناطق النائية التى

يصير بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء»
- تخطيط وإقامة المناطق العمرانية وتجهيزها بكافة المرافق والخدمات .
- الأنشطة الخدمية التى تزاول بالكامل من مواقع ومحال داخل المناطق العمرانية .

٤ - تعديل المادة ٢٠ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار:

وتضمن التعديل زيادة مدة الإعفاء المقرر لرسوم التوثيق والشهر وعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها من ضريبة الدمغة إلى خمس سنوات بدلاً من ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ القيد فى السجل التجارى .

المبحث الثانى

دراسة مقارنة لأنظمة الإعفاءات الضريبية وأثرها على الاستثمار

فى هذا المبحث سوف نتجه شرقاً وغرباً لدراسة أنظمة الإعفاءات الضريبية ودورها فى جذب الاستثمارات الأجنبية ونجاح سياسة الاستثمار فى بعض البلاد المختلفة ومنها :

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية :

وتعتبر من أكثر البلاد جذباً للاستثمارات الخارجية إن لم تكن الأكبر على الإطلاق . لا تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية أى نظام للإعفاء الضريبى على الاستثمار بل تطبق نظام ضريبى متوازن يتوافق مع أعباء وتكاليف المعيشة الفعلية وتتميز بمرونة التغيير المتلائمة مع المتغيرات الاقتصادية للحد من تعاظم الأعباء المالية للضريبة .

وفى مقابل ذلك يتمتع الاستثمار فى الولايات المتحدة الأمريكية بمميزات فريدة منها :

١) وجود بنية أساسية مؤهلة لاستقبال الاستثمارات .
٢) وجود أكبر قاعدة تكنولوجية لتحديث وتطوير المنتج .
٣) وجود أكبر قوة عاملة مؤهلة ومدربة .
٤) وجود أكبر شبكة للإتصالات .
٥) وجود أعظم فرص تسويقية وتصديرية .
٦) وجود استقرار سياسى واقتصادى وتشريعى

ثانياً : الصين :

انتهجت الصين معادلة استثمارية جديدة وهى (السوق مقابل الاستثمار) بدلاً من (الإعفاء مقابل الاستثمار) ومفادها أن تقوم البلاد بفتح أسواقها الغير المحددة والتى ليس لها أية مقارنة لمن يقوم بالاستثمار على أرضها .

كما تتميز بوفرة القوى العاملة المدربة والمؤهلة .

ثالثاً : شرق أوروبا :

نجحت دول شرق أوروبا فى جذب استثمارات خارجية بطريقة غير مسبوقة وذلك باتباعها سياسة حوافز ضريبية مشجعة للاستثمار بالإضافة إلى الأسباب الآتية :

١) وجود بنية أساسية قوية مؤهلة لاستقبال الإستثمارات .

٢) وجود استقرار سياسى .

٣) وجود قوى عاملة مؤهلة ومدربة بالإضافة إلى كونها رخيصة .

٤) قربها من أسواق أوروبا الغربية حيث الأسواق الاستهلاكية والقوى الشرائية العالية . مما أدى إلى نجاحها فى اجتذاب القواعد الصناعية القوية فى أوروبا الغربية للقيام بالعملية الإنتاجية هناك للاستفادة من المميزات النسبية الممنوحة للاستثمار وإعادة تصدير المنتج مرة أخرى إلى مناطق الاستهلاك .

رابعاً : أمريكا اللاتينية :

وبخاصة البرازيل التى بالرغم من مشكلاتها الاقتصادية العديدة التى تحاصرها إلا أنها نجحت فى جذب الاستثمارات الخارجية وبقوة وذلك لتمتعها بالمميزات النسبية الآتية :

١) وجود سوق استهلاكية كبيرة مترامية الأطراف (١٥٠ مليون نسمة) .

٢) القرب من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثالث

مدى فاعلية سياسة الإعفاءات الضريبية فى جذب الاستثمارات لمصر

منذ صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وتنتهج البلاد منهج الإعفاء الضريبى كوسيلة لجذب الاستثمارات الخارجية ، فهل نجحت هذه السياسة فى جذب هذه الاستثمارات أم أن هناك من المعوقات ما يؤثر سلباً فى هذه السياسة .

الواقع يشير أن سياسة الإعفاءات الضريبية لم تؤت ثمارها للأسباب الآتية :

١ - عدم جدوى الإعفاءات الضريبية للاستثمار الأجنبى بصفة خاصة :

إنه لمن المعروف أن المستثمر المصرى والعربى هما المستفيدان الأساسيان لسياسة الإعفاء الضريبى لكون الأول يعمل فى بلده الأصلى أما الثانى فلا تطبق فى بلاده أى تشريعات ضريبية أما المستثمر الأجنبى الذى يأتى إلينا ومعه بالإضافة إلى الاستثمارات أدوات أخرى مثل التكنولوجيا وأساسيات الجودة والسياسات التسويقية والفرص التصديرية وغيرها لا يستفيد من سياسة الإعفاءات الضريبية وذلك لارتباط بلاده باتفاقيات لمنع الازدواج الضريبى بينها وبين مصر والتى بمقتضاها يتعين على المستثمر الأجنبى الغربى (الأوروبى أو الأمريكى) أن يقوم بأداء الضريبة المستحقة على أرباحه المحققة فى أى بلد أجنبى أياً كان مكانه فى بلده الأصلى ، فإذا ما تم إعفاؤه من الضريبة فى مصر فإنه يقوم بسداد الضريبة كاملة فى بلده وكأن الخزانة العامة المصرية تتنازل طواعية عن جزء من مواردها السيادية لتمويل الخزانة العامة الأجنبية فى سبيل تحقيق أهداف لم تتحقق بالشكل

المطلوب .

٢ - **الاستقرار الاقتصادى :**

تعانى البلاد فى الفترة الأخيرة من عدم استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية ، وكذا تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة وبخاصة العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات وغيرها من الأمراض الاقتصادية التى تؤدى فى النهاية إلى عرقلة اتخاذ قرار الاستثمار .

٣ - **عدم توافر الشفافية :**

وتقع بالنسبة للمستثمر فى المقام الأول قبل الإعفاء والشفافية تعنى أن تطبق كافة القوانين واللوائح والتعليمات على المستثمرين سواسية بنفس الأسلوب سواء علم بها المستثمر أو لم يعلم ، فإنه ما يتم تطبيقه على مستثمر ما لابد وأن يتمتع به مستثمر آخر له نفس الظروف حتى وإن لم يكن على علم به خاصة أحكام المحاكم ، والتعليمات التفسيرية ، الاتفاقيات الضريبية وغيرها .

ومن هنا ننادى بتطبيق سياسة ترشيد الإعفاءات الضريبية ، وعدم تركها مفتوحة أمام الجميع لأنه قد ثبت عدم جدواها فى جذب الاستثمارات الحقيقية ، فلم تجذب غير الاستثمار المغامر الذى يجيد التعامل مع الأنظمة البيروقراطية فى العالم الثالث .

وفى هذا الخصوص نطالب أن تحل سياسة منح حوافز ضريبية للمستثمر التى تحقق من خلال استثماره ميزة نسبية للاقتصاد المصرى لتحل محل سياسة الإعفاءات الضريبية المفتوحة .

التوصيات :

وعليه ، فإنه يجب تحديد احتياجات النهوض بالاقتصاد المصرى من معوقاته ومشكلاته أولاً ، ثم يأتى بعد ذلك توجيه الحافز الضريبى لمن يسهم من المستثمرين فى إعطاء دفعة لحل هذه المشكلات .

وتتمثل بعض احتياجات الاقتصاد المصرى فى الآتى :

١) تدريب القوى العاملة وتأهيلها للمشاركة فى العملية الإنتاجية المتطورة .
٢) ضخ رؤوس أموال تحتاجها المشروعات الاقتصادية لإدارة عملية التنمية .
٣) جذب تكنولوجيا متقدمة تساعد فى إيجاد فرص تنافسية للمنتج المصرى .
٤) خلق فرص تسويقية وتصديرية جديدة تسهم فى خلق موارد إضافية من العملات الأجنبية .
٥) إيجاد مشروعات جديدة تسهم فى الحد من الاعتماد على الاستيراد والحد من استنزاف الموارد من العملات الأجنبية .
٦) إستكمال المرافق ومشروعات البنية التحتية مع مراعاة ربط الحافز بالعائد من الاستثمار ، وأن يكون العائد أعظم من الحافز ليشكل ذلك إضافة صافية للاقتصاد القومى .

القاموس التاريخي

****

السنة	الحدث
■ ١٤٥٣م	استولى العثمانيون على القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية واتخذوها عاصمة لهم.
■ ١٥١٦م	انتصار السلطان سليم الأول العثماني على السلطان الغوري في مرج دابق وقتل فيها الغوري وأصبحت الشام ولاية عثمانية .
■ ١٥١٧م	انتصار السلطان سليم العثماني على طومان باي سلطان المماليك في الريدانية ثم إعدام طومان باي - وأصبحت مصر ولاية عثمانية .
■ ١٧٦٩م	قيام على بك الكبير شيخ البلد المملوكي في مصر بحركة استقلالية عن الدولة العثمانية فطرد الوالي - وامتنع عن إرسال الجزية وضرب النقود باسمه وتلقب بلقب سلطان مصر وأرسل قواته لفتح الشام وتحالف .
■ ١٧٧٠م	تحالف مع الشيخ ضاهر العمر والي عكا .
■ ١٧٧٣م	فشل حركة على بك الكبير بسبب خيانة خادمه محمد أبو الدهب .
■ ١٧٩٨م	(مايو) خروج الحملة الفرنسية من ميناء طولون .
■ ١٧٩٨م	(أول يوليو) وصول الحملة الفرنسية الإسكندرية .
■ ١٧٩٨م	(٢٧ يوليو) دخول الحملة الفرنسية القاهرة .
■ ١٧٩٨م	(أغسطس) موقعة أبي قير البحرية .
■ ١٧٩٨م	(أكتوبر) ثورة القاهرة الأولى من الأزهر
■ ١٧٩٩م	(فبراير) حملة نابليون على الشام .
■ ١٧٩٩م	(أغسطس) موقعة أبي قير البرية .
■ ١٨٠٠م	(يناير) اتفاقية العريش .
■ ١٨٠٠م	(مارس) ثورة القاهرة الثانية من بولاق .
■ ١٨٠٠م	(يونيه) مقتل كليبر .
■ ١٨٠١م	(سبتمبر) جلاء الفرنسيين عن مصر .
■ ١٨٠٣م	خروج الانجليز من مصر .
■ ١٨٠٤م	ثورة الشعب المصري ضد خورشيد باشا بسبب الضرائب الباهظة .
■ ١٨٠٥م	(١٣ مايو) تولية زعماء الشعب لمحمد على والياً على مصر .
■ ١٨٠٥م	(٩ يوليو) فرمان بعزل خورشيد وتوليه محمد على .
■ ١٨٠٧م	(٢١ مارس) نزول حملة فريزر إلى الإسكندرية .
■ ١٨٠٧م	(سبتمبر) جلاء حملة فريزر عن الإسكندرية
■ ١٨٠٩م	نفى السيد /عمر مكرم إلى دمياط .
■ ١٨١١م	قضى محمد على على المماليك في مذبحة القلعة .
■ ١٨٥٦م	امتياز حفر قناة السويس .
■ ١٨٥٩م	بداية حفر قناة السويس .
■ ١٨٦٣م	وفاة سعيد وتولية إسماعيل .
■ ١٨٦٦م	موافقة السلطان على مشروع قناة السويس حصول إسماعيل على فرمان لجعل الوراثة لأكبر أبنائه .
■ ١٨٦٧م	حصول إسماعيل على لقب خديوي .
■ ١٨٦٩م	(١٧ نوفمبر) إفتتاح قناة السويس.
■ ١٨٧٥م	بيع أسهم مصر في القناة (الأزمة المالية)
■ ١٨٧٨م	لجنة التحقيق الأوروبية .
■ ١٨٧٩م	عزل إسماعيل وتولية ابنه توفيق .
■ ١٨٧٣م	أنشأ الخديوي إسماعيل مدرسة السنية لتعليم الفتاة .
■ ١٩٣٧م	مؤتمر مونترو بدولة سويسرا .
■ ١٩٤٩م	تخلصت مصر من الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلفة.


الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس
يقدم إبداعات شركاتها التابعة
لموسم الشتاء
المنسوجات المتميزة بأنواعها
الملابس الجاهزة والتريكو
الملابس الداخلية من القطن
المصرى المتميز
الوبريات بأنواعها
أطقم الملايات والكوفرتات
البطاطين
انتاجها يعنى
الجودة
الذوق
السعر المناسب
تباع
لدى القطاعين العام والخاص